

## المحتويات

الصفحة

153	_____	الفصل التاسع : موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف
153	_____	نظرة عامة
154	_____	موازين المدفوعات
154	_____	الموازين التجارية
155	_____	موازين الخدمات والدخل والتحويلات الجارية
158	_____	موازين الحسابات الخارجية الجارية
160	_____	موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية
161	_____	الاحتياطات الخارجية الرسمية
162	_____	الدين العام الخارجي
169	_____	تطورات أسعار الصرف العربية
173	_____	ملاحق الفصل التاسع : (1/9)-(12 /9)

# موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

### نظرة عامة

حققت موازين المدفوعات للدول العربية كمجموعة فوائض قياسية خلال عام 2005، وذلك بفضل الارتفاع الملحوظ في حصيلة صادراتها النفطية وللعام الثالث على التوالي. فقد ارتفعت الفوائض المسجلة في الموازين التجارية للدول العربية، حيث بلغ متوسط فائض الميزان التجاري منسوباً للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو 23.4 في المائة في عام 2005، مقابل 16.5 في المائة في العام السابق.

وفي جانب موازين الخدمات والدخل والتحويلات الجارية، شهدت الدول العربية كمجموعة عجزاً في صافي الخدمات والدخل نتيجة لارتفاع المدفوعات المرتبطة بقطاع النفط، إضافة لارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين. وازداد العجز في صافي التحويلات الجارية، الذي يعزى في جزء منه إلى زيادة تحويلات العاملين في الخارج من الدول العربية المرسلة وكذلك إلى ارتفاع التحويلات الرسمية في عام 2005. وكمحصلة للعوامل سابقة الذكر، فقد حقق الحساب الجاري لمجموع الدول العربية أعلى فائض له بلغت نسبته 18.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

ولقد ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول المصدرة الرئيسية للنفط إلى مستويات قياسية، وتحسن في موازين مدفوعات بعض الدول الأخرى نتيجة لتحسن إيراداتها من السياحة كما هو الأمر في حالة تونس والمغرب. وفي المقابل، تدهور عجز الحساب الجاري في الأردن نتيجة لارتفاع الواردات النفطية الناجم عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. ولقد مكن فائض الحساب الجاري في موازين المدفوعات لمجموع الدول العربية في عام 2005 من زيادة حجم الاستثمارات العربية في الخارج، وزيادة الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية لتبلغ حوالي 253 مليار دولار، وهي تمثل ما يقارب ضعف ما سجلته في عام 2002.

أما في جانب التطورات في الدين العام الخارجي، فقد سجلت مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة تحسناً في عام 2005، واستمرت الدول العربية المصدرة للنفط في تقليل مستويات مديونيتها الخارجية بصورة ملحوظة، كما بذلت الدول الأخرى أيضاً جهوداً لتقليل أعباء مديونيتها. وقد تراجعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت أيضاً نسبة خدمة هذا الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة.

وفيما يخص تطورات أسعار صرف العملات العربية، فقد أدى ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2005، إلى ارتفاع قيمة العملات العربية المرتبطة بالدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. غير أن الاتجاهات العامة لأسعار صرف العملات العربية خلال الفترة 2000-2005 تظهر انخفاضاً أكبر في قيمة العملات العربية المعومة تعويماً حراً أو تعويماً مداراً من انخفاض قيمة العملات العربية المثبتة، الأمر الذي يبرز ملائمة نظام تعويم العملة الوطنية بالنسبة للدول العربية ذات القاعدة التصديرية المتنوعة نسبياً وذلك للحفاظ على تنافسية صادراتها في أسواق شركائها التجاريين.

## موازن المدفوعات

### الموازن التجارية

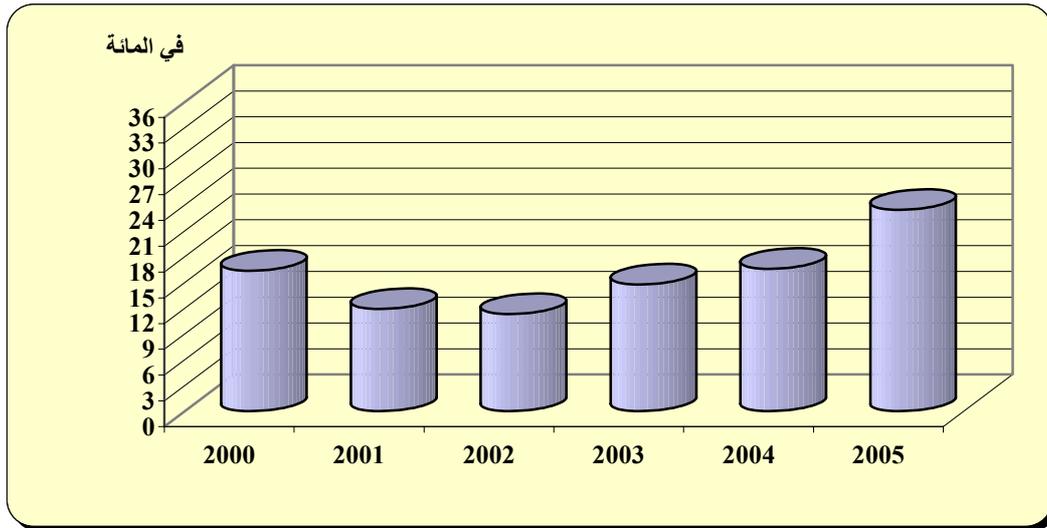
حققت الدول العربية كمجموعة خلال عام 2005 مستوى مرتفعاً في فائض الميزان التجاري وللعام الثالث على التوالي، ليصل إلى 249.6 مليار دولار، وهو ما يزيد عن الفائض المحقق في عام 2004 بنسبة 71.7 في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة فائض الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية لتصل إلى 23.4 في المائة في عام 2005 مقابل 16.5 في المائة في عام 2004. ويعزى هذا الفائض القياسي في الموازن التجارية العربية إلى الارتفاع الملحوظ للصادرات السلعية العربية الإجمالية بنسبة 37.7 في المائة، في ضوء الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال العام والزيادة التي طرأت على إجمالي إنتاج النفط الخام في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، في الوقت الذي ارتفعت فيه الواردات السلعية العربية الإجمالية (فوب) بنسبة 19 في المائة.

وعلى مستوى الدول فرادى، استمر الارتفاع في فائض الميزان التجاري خلال عام 2005 بالنسبة للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط عدا العراق التي حققت عجزاً تجارياً للعام الثاني على التوالي. فقد حققت السعودية زيادة في فائض الميزان التجاري بنسبة 58.9 في المائة، ليصل هذا الفائض إلى 135 مليار دولار وهو ما يمثل نحو 43.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية. كما ارتفع الفائض التجاري للإمارات بنسبة 60.8 في المائة، ليصل إلى 44.3 مليار دولار، ممثلاً نحو 33.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع الفائض التجاري للكويت بنسبة 69.3 في المائة ليصل إلى 31.2 مليار دولار وهو ما يمثل نحو 38.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك ارتفع الفائض التجاري في عمان بنسبة 119.3 في المائة، وفي الجزائر بنسبة 87.9 في المائة، وفي ليبيا بنسبة 59.3 في المائة، وقطر بنسبة 50.2 في المائة.

وبالنسبة للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، ارتفع الفائض التجاري للبحرين بنسبة 70.0 في المائة ولليمن بنسبة قياسية بلغت 140.8 في المائة، في حين اتسع العجز التجاري في كل من سورية ومصر. هذا وقد تحول الفائض التجاري في السودان إلى عجز ملموس، على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات من النفط الخام، وذلك بسبب الارتفاع الملحوظ في الواردات الذي صاحب دخول السودان في مرحلة تطبيق اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب.

أما بالنسبة لبقية الدول العربية، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري للأردن بنسبة 48.5 في المائة، وللمغرب بنسبة 24.9 في المائة، وجيبوتي بنسبة 12.5 في المائة، وتعزى هذه العجوزات في جزء منها إلى التطورات العالمية في أسعار النفط ومنتجاته، بينما تراجع عجز الميزان التجاري لكل من موريتانيا بنسبة 17.7 في المائة، وتونس بنسبة 9.5 في المائة، ولبنان بنسبة 5.2 في المائة، الملحق (1/9).

الشكل (1): نسبة الفائض في الميزان التجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2000-2005



المصدر : الملحق (2/9).

### موازن الخدمات والدخل والتحويلات الجارية

ارتفع صافي عجز موازين الخدمات والدخل لمجموع الدول العربية بحوالي 2.3 في المائة في عام 2005، ليصل إلى 42.1 مليار دولار، مقارنة بارتفاع بلغ حوالي 18.8 في المائة في عام 2004. ففي جانب مدفوعات الخدمات والدخل، استمر ارتفاع دخل الاستثمار المرتبط بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط وارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين، التي تعكس في جزء منها ارتفاع الواردات العربية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط المؤثرة على تكاليف النقل خلال عام 2005. وفي جانب متحصلات الخدمات والدخل، شهد العديد من الدول العربية انتعاشاً في عائدات

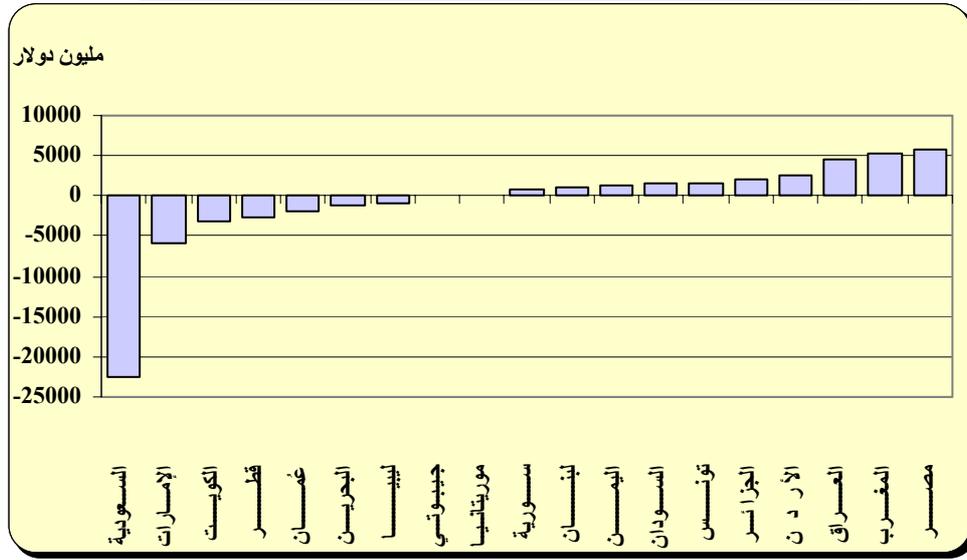
السياحة، حيث سجل كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب ارتفاعاً ملموساً في عائدات السياحة، كما شهد اليمن أيضاً ودول خليجية مثل الإمارات والبحرين زيادة في عائداتها من السياحة.

وفيما يتعلق بالتطورات على مستوى الدول، ارتفع عجز صافي الخدمات والدخل في الإمارات بنسبة 0.9 في المائة، وفي السعودية بنسبة 9.9 في المائة، كما ارتفع العجز في الجزائر بنسبة 26.2 في المائة، وفي العراق بنسبة 5.8 في المائة، وفي السودان بنسبة 42.0 في المائة، وفي عمان بنسبة 69.5 في المائة، وفي موريتانيا بنسبة 98 في المائة. كما ارتفع عجز صافي الخدمات والدخل في كل من ليبيا واليمن بنسبة بلغت حوالي 27.8 في المائة. وتعزى الزيادات في العجز لتلك الدول أساساً لما سبق ذكره من ارتفاع المدفوعات المرتبطة بقطاع النفط، إضافة لارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين، وارتفاع الإنفاق السياحي لبعض من تلك الدول. وتجدر الإشارة إلى أن قطر والبحرين وسورية تعتبر الاستثناء بالنسبة لهذه المجموعة من الدول، حيث تراجع العجز في قطر بمعدل 32.8 في المائة، وحقت البحرين فائضاً ملموساً للعام الثاني على التوالي بعد أن كانت تتسم بعجز مستمر فيما سبق، وتحول العجز في سورية إلى فائض نتيجة لتزايد نشاط السياحة فيها.

وفي المقابل، ارتفع فائض صافي الخدمات والدخل، بصورة ملحوظة في لبنان والكويت خلال عام 2005، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى ارتفاع متحصلات دخل الاستثمار فيهما. كما ارتفع فائض صافي الخدمات والدخل للمغرب بنسبة 53.2 في المائة، كنتيجة أساسية لارتفاع إيرادات السياحة وارتفاع صافي دخل الاستثمار، وحقت جيبوتي أيضاً زيادة بنسبة 6.3 في المائة، نتيجة لارتفاع الدخل من عوائد الاستثمار والإيجارات فيها. أما بالنسبة لكل من مصر وتونس والأردن فقد تراجع فائض صافي الخدمات والدخل فيها بنسب 20.6 في المائة و40.9 في المائة و19.4 في المائة على التوالي. والجدير بالذكر أن هذا التراجع قد تحقق على الرغم من ارتفاع دخل السياحة في هذه الدول، إضافة لارتفاع حصيلة قناة السويس بالنسبة لمصر، حيث أدى ارتفاع كل من مدفوعات الشحن والتأمين ومدفوعات دخل الاستثمار بصورة أساسية إلى تراجع فائض صافي الخدمات والدخل، الملحق (1/9).

وبالنسبة لبند التحويلات الجارية، والذي تشكل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم عناصره، فقد ارتفع العجز فيه بصورة ملحوظة خلال عام 2005 بنسبة 114.2 في المائة، ليصل هذا العجز لمجموع الدول العربية إلى نحو 11.7 مليار دولار. والجدير بالذكر أن العجز في صافي التحويلات الجارية لإجمالي الدول العربية شهد تراجعاً بصورة مستمرة خلال الفترة 2000-2004. غير أن ارتفاعه الكبير في عام 2005 يعزى للزيادة الملحوظة لصافي العجز في التحويلات الجارية في موازين مدفوعات دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الأخص السعودية التي وصل فيها العجز نحو 22.5 مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة تحويلات العاملين إلى الخارج والتحويلات الرسمية.

الشكل (2) : صافي التحويلات الجارية للدول العربية، 2005



المصدر : الملحق (1/9).

وبالنسبة للتطورات في التحويلات الجارية على مستوى الدول فرادى، يلاحظ بالنسبة للدول ذات العجز في صافي التحويلات والمتمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، أن هذا العجز قد ارتفع في جميع دول المجموعة عدا ليبيا، التي تراجع فيها بصورة ملحوظة. فقد ارتفع العجز في السعودية بنسبة 65.6 في المائة وفي الإمارات بنسبة 16.4 في المائة نتيجة لارتفاع كل من تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية. كذلك ارتفع العجز في كل من البحرين وعمان بنسبة 9.2 في المائة، وفي قطر بنسبة 14.3 في المائة، وفي الكويت بنسبة 27.8 في المائة. أما فيما يتعلق بليبيا، فقد تراجع عجز صافي التحويلات بمعدل 63.5 في المائة نتيجة لعودة التحويلات الرسمية لمستوياتها الطبيعية بعد أن كانت قد ارتفعت بشدة خلال العامين الماضيين، الملحق (1/9).

أما بالنسبة للدول التي تتمتع بفائض في صافي التحويلات الجارية، فقد ارتفع الفائض في العراق بنسبة 148.6 في المائة نتيجة لتصاعد صافي التحويلات الرسمية، وارتفع في مصر بنسبة 25.9 في المائة كنتيجة أساسية لارتفاع صافي التحويلات الخاصة الذي تجاوز التراجع في صافي التحويلات الرسمية، وارتفع الفائض في السودان بنسبة 28.4 في المائة نتيجة لارتفاع صافي كل من التحويلات الخاصة والرسمية. كذلك ارتفع فائض صافي التحويلات الجارية لسورية بنسبة 13.6 في المائة، وارتفع الفائض لتونس بنسبة 9.2 في المائة والمغرب بنسبة 10.9 في المائة، وذلك نتيجة لتصاعد تحويلات العاملين في كل منها. وتقدر زيادة الفائض لموريتانيا بنسبة 5.1 في المائة نتيجة لارتفاع التحويلات الرسمية المقدمة إليها.

وفيما يتعلق ببقية الدول، فقد تراجع هذا الفائض خلال العام في لبنان بنسبة 38.4 في المائة نتيجة لتراجع تحويلات العاملين المتجهة للبنان بصورة أكبر من تقلص تحويلات العاملين المرسله منها، وتراجع الفائض في الأردن بنسبة

19.5 في المائة وذلك على الرغم من ارتفاع تحويلات العاملين حيث تجاوزه الانخفاض في التحويلات الرسمية. كذلك تراجع فائض صافي التحويلات الجارية لكل من الجزائر واليمن لأول مرة منذ عام 2001، حيث انخفض بنسبة 19.1 في المائة في الجزائر وبنسبة 2.6 في المائة لليمن.

## موازن الحسابات الخارجية الجارية

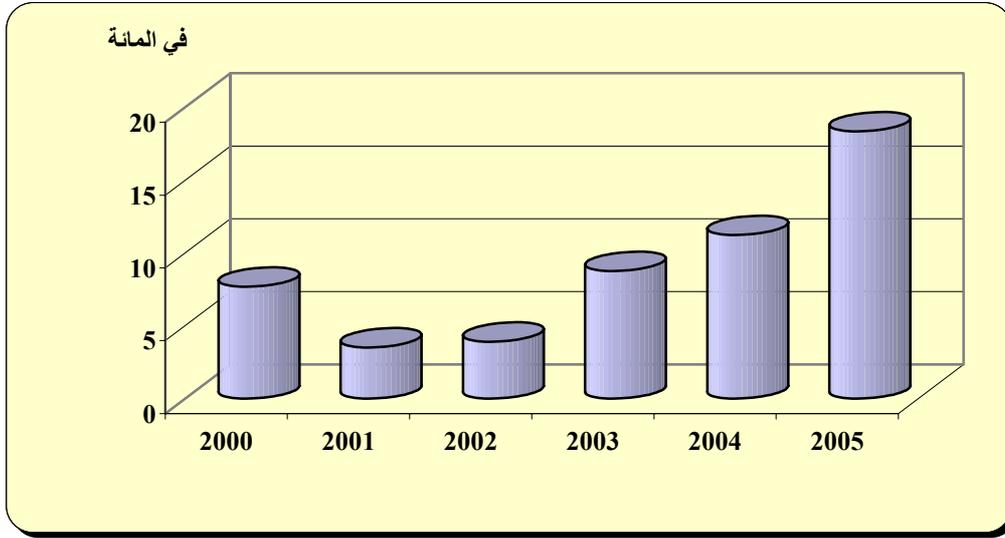
ارتفع فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة بحوالي الضعف في عام 2005، ووصل إلى مستوى قياسي غير مسبوق بلغ نحو 195.8 مليار دولار، مقابل فائض بلغ 98.7 مليار دولار في عام 2004. وقد تحقق هذا الفائض القياسي كمحصلة للعوامل سابقة الذكر من ارتفاع ملحوظ في فائض الميزان التجاري لمجموعة الدول العربية، صاحبه ارتفاع محدود نسبياً في عجز ميزان الخدمات والدخل، وارتفاع واضح في عجز صافي التحويلات الجارية.

ومن الملاحظ أن فائض ميزان الحساب الجاري قد ارتفع بصورة كبيرة جداً في غالبية الدول المصدرة الرئيسية للنفط، حيث ارتفع الفائض في السعودية بنسبة 76.1 في المائة ليمثل بالتالي 46.3 في المائة من إجمالي الفائض الجاري للدول العربية، وارتفع في الكويت بنسبة 79.7 في المائة، في حين ارتفع في الإمارات بنسبة 148.6 في المائة، وقفز بأكثر من الضعفين في قطر. كذلك ارتفع الفائض في ليبيا بنسبة 100.4 في المائة، وفي الجزائر بنسبة 95.3 في المائة، وحقق الفائض ارتفاعاً ملموساً في عُمان بعد أن كان وصل إلى مستويات منخفضة خلال السنوات الأربع السابقة. أما بالنسبة للعراق، فقد تراجع الفائض بصورة محدودة وذلك بنسبة 49.7 في المائة.

كما شهد عدد من الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ارتفاعاً في فائض الميزان الجاري، وشمل ذلك كل من البحرين التي تصاعد الفائض لديها بمعدل 279.2 في المائة، واليمن حيث نما الفائض لديه بنسبة 159.7 في المائة. أما بالنسبة لمصر فقد تراجع الفائض الجاري للعام الثاني على التوالي بنسبة 31.8 في المائة. وفيما يتعلق بالسودان وسورية، وهما الدولتان الوحيدتان في هذه المجموعة اللتان سجلتا عجزاً في الحساب الجاري، فقد ارتفع هذا العجز بصورة ملحوظة بنسبة 231.1 في المائة و75 في المائة، على التوالي، في عام 2005.

وبالنسبة لباقي الدول العربية، تصاعد العجز الجاري بصورة كبيرة في الأردن، في حين ارتفع الفائض بنسبة 30.5 في المائة للمغرب، وتراجع العجز لكل من تونس ولبنان بنسبة 27.5 في المائة و50.3 في المائة للدولتين على التوالي، بينما ارتفع العجز الجاري لموريتانيا وجيبوتي.

الشكل (3): نسبة الفائض في الميزان الجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2000-2005



المصدر: الملحق (3/9).

وبالنسبة لأرصدة الموازين الجارية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نسبة فائض الموازين الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة 18.4 في المائة في عام 2005 مقارنة بنحو 11.2 في المائة في العام السابق. وقد سجلت ليبيا أعلى نسبة حيث بلغت 41.4 في المائة مقابل نسبة 26.9 في المائة في عام 2004، تلتها الكويت التي سجلت نسبة فائض الميزان الجاري لنواتجها المحلي الإجمالي بحوالي 40.4 في المائة مقابل 30.6 في المائة في العام السابق. كذلك سجلت السعودية نسبة 29.3 في المائة في عام 2005 مقابل 20.6 في المائة في العام السابق، وبلغت النسبة في الجزائر 21.2 في المائة مقابل 13.1 في المائة في العام السابق، وبلغت في الإمارات 19.8 في المائة مقابل 10.0 في المائة. وارتفعت النسبة بدرجات متفاوتة لكل من قطر وعمان والبحرين واليمن والمغرب، ويستثنى من الاتجاه سابق الذكر مصر، حيث تراجعت فيها نسبة فائض الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للدول العربية ذات العجز في الميزان الجاري، فقد تصاعدت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 مقارنة بعام 2004 حيث ارتفعت النسبة بصورة كبيرة في الأردن لتبلغ 18.2 في المائة مقابل 0.2 في المائة، كما تصاعدت في حالة السودان لتصل إلى 9.5 في المائة مقابل 3.7 في المائة، ووصلت في سورية إلى 3.9 في المائة مقابل 2.5 في المائة، وارتفعت في جيبوتي إلى 5.5 في المائة مقابل 2.7 في المائة. وخلافاً لهذا الاتجاه، تراجعت نسبة العجز في الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي لكل من لبنان وتونس والعراق وموريتانيا، الملحق (3/9).

## موازن الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

انعكس الفائض الضخم الذي حققته الموازن الخارجية الجارية للدول العربية في عام 2005 على تزايد حركة صافي التدفقات المالية والرأسمالية للدول العربية<sup>(1)</sup> كمجموعة في اتجاه الخارج. فقد ارتفع هذا الصافي من 67 مليار دولار في عام 2004 إلى 135.1 مليار دولار في عام 2005. والجدير بالذكر أن الارتفاع الملحوظ لأسعار النفط وإنتاجه وما نجم عنه من تصاعد مستمر في فائض الموازن الجارية العربية خلال الأعوام القليلة الماضية، أدى إلى تزايد صافي التدفقات المالية للخارج منذ عام 2003 بدلاً من تراجعها كما كان الحال قبل ذلك العام، مما ترتب عنه بلوغ هذا الصافي في عام 2005 ما يزيد عن تسعة أضعاف مستواه المحقق في عام 2002. ويعكس هذا التطور في صافي التدفقات المالية لعدد من الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط انتعاجها سياسات حددت من تصاعد الإنفاق المحلي لينمو بوتيرة أقل من ارتفاع الإيرادات النفطية، مما ساهم في زيادة حجم استثماراتها في الخارج بما يدعم مدخراتها ويعزز قدراتها المالية لمواجهة صدمات خارجية قد تحدث مستقبلاً. ويأتي ذلك على الرغم من ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى هذه الدول في عام 2005.

وبالنسبة للتطورات على مستوى الدول، شهدت كافة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط باستثناء ليبيا ارتفاعاً ملحوظاً في صافي التدفقات المالية للخارج خلال عام 2005. فقد تصاعد صافي التدفقات للخارج في حالة السعودية بنسبة 93.5 في المائة خلال العام ليصل إلى 91.4 مليار دولار، وارتفع الصافي للكويت بنسبة 66.7 في المائة ليصل إلى 27.3 مليار دولار، كما ارتفع الصافي للإمارات بنسبة 187.7 في المائة ليصل إلى 18.7 مليار دولار، وللجزائر بنسبة 155.6 في المائة ليصل إلى 4.8 مليار دولار، ولقطر بمقدار الضعفين ليصل إلى 4.1 مليار دولار، وتحول الوضع في عمان من صافي تدفق للداخل خلال العام السابق إلى صافي تدفق للخارج في عام 2005. أما بالنسبة لليبيا فقد تراجع صافي التدفق للخارج بمقدار النصف تقريباً ليقتصر على 0.5 مليار دولار.

وبالنسبة لباقي الدول العربية، فقد أدى الارتفاع الملحوظ لتدفقات الاستثمار الخارجي المباشر إليها خلال عام 2005 إلى تحول اتجاه صافي التدفقات المالية من صافي تدفق للخارج إلى صافي تدفق للداخل في كل من مصر والأردن، وإلى زيادة ملحوظة في صافي التدفق للداخل في السودان وإلى زيادة معتدلة في المغرب. كما ارتفع صافي التدفقات المالية للداخل في كل من سورية وجيبوتي. أما بالنسبة لتونس ولبنان، فقد تراجع صافي التدفقات المالية للداخل على الرغم من ارتفاع تدفقات الاستثمار المباشر إليهما. ويعزى ذلك بالنسبة لتونس إلى التراجع الملموس في الاقتراض طويل الأجل مقارنة بالعام السابق، وفي حالة لبنان إلى تراجع التدفقات للداخل لرأس المال طويل الأجل للمصارف التجارية. وقد ارتفع صافي التدفقات المالية للخارج في البحرين، وتراجع صافي التدفقات المالية للداخل في موريتانيا، في حين تحول صافي التدفقات للداخل إلى صافي تدفق للخارج في اليمن.

(1) لا تتضمن العراق، حيث تتوفر البيانات التفصيلية للميزان الجاري فقط.

وفي ضوء التطورات سابقة الذكر في موازين الحساب الجاري، وموازن الحسابات الرأسمالية والمالية، إضافة لبنود صافي السهو والخطأ، أسفرت موازين المدفوعات الكلية للدول العربية عن تحقيق فائض في عام 2005 يقدر بنحو 52.3 مليار دولار، مقابل فائض بلغ نحو 27.8 مليار دولار في عام 2004، ونحو 25.2 مليار دولار في عام 2003.

## الاحتياطيات الخارجية الرسمية

ارتفع إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية من 205.5 مليار دولار في عام 2004 إلى 252.5 مليار دولار في عام 2005، أي بنسبة زيادة قدرها 22.9 في المائة، وارتفعت بذلك تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لوارداتها من 9.6 شهراً في عام 2004 إلى 9.9 شهراً في عام 2005.

وعلى مستوى الدول، تمكن العديد من الدول العربية من تدعيم احتياطياتها الخارجية الرسمية بصورة ملحوظة خلال عام 2005، بينما تمكنت البقية من الحفاظ على مستوى احتياطياتها، وذلك باستثناء موريتانيا التي تراجعت احتياطياتها بنسبة 44.4 في المائة نتيجة لضعف الأوضاع الاقتصادية فيها خلال العام، وجيبوتي التي تراجعت الاحتياطيات فيها بنسبة 7.4 في المائة، والسعودية التي انخفضت احتياطياتها بنسبة 2.8 في المائة لتصل إلى 26.5 مليار دولار، والأردن التي تراجعت احتياطياتها بصورة محدودة. وفي المقابل، ارتفعت احتياطيات الجزائر خلال عام 2005 بنسبة 30 في المائة لتصل إلى 56.2 مليار دولار، وارتفعت احتياطيات ليبيا بنسبة 54 في المائة لتصل إلى 39.6 مليار دولار، واحتياطيات الإمارات بنسبة 24.8 في المائة لتصل إلى 23.1 مليار دولار. كذلك تمكنت مصر من زيادة احتياطياتها بنسبة 44.5 في المائة لتصل إلى 20.6 مليار دولار، وتمكنت المغرب من زيادتها بنسبة 2.5 في المائة لتصل إلى 18.4 مليار دولار. كما ارتفعت الاحتياطيات الرسمية بدرجات متفاوتة لكل من تونس والبحرين والسودان وسورية وعمان وقطر والكويت ولبنان واليمن، الملحق (4/9).

وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات<sup>(2)</sup>، ارتفعت التغطية لليبيا من 35.4 شهراً في عام 2004 إلى 42.7 شهراً في عام 2005، كما ارتفعت هذه التغطية للجزائر من 28.9 شهراً إلى 34.4 شهراً للفترة نفسها. وارتفعت التغطية أيضاً في كل من لبنان ومصر وعمان وتونس والإمارات. وفي المقابل، يلاحظ تراجع تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات في الأردن من 8.0 أشهر في عام 2004 إلى نحو 6.1 شهراً في عام 2005، كما تراجعت النسبة للسعودية من 8.0 أشهر إلى 7 أشهر، ولسورية من 9.1 شهراً إلى 6.9 شهراً، ولقطر من 7.4 شهراً إلى 5.5 شهراً، وللكويت من 8.5 شهراً إلى 6.8 شهراً، وللمغرب من 13.1 شهراً إلى 11.8 شهراً، ولموريتانيا من 2.2 شهراً إلى 1.3 شهراً. كذلك تراجعت التغطية بصورة محدودة لكل من البحرين والسودان واليمن وجيبوتي، الملحق (5/9).

(2) محتسبة على أساس تقسيم إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة على قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

## الدين العام الخارجي

انخفض إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة<sup>(3)</sup> بنسبة بلغت 3.3 في المائة، حيث تراجع من 154.3 مليار دولار في عام 2004 إلى 149.2 مليار دولار في عام 2005. وكانت المديونية الخارجية لهذه الدول قد ارتفعت خلال الفترة 2002-2004 إلا أن وتيرة نموها تباطأت من حوالي 8 في المائة في عام 2002 إلى 6.8 في المائة في عام 2003 وإلى 4.3 في المائة في عام 2004. ويعزى التراجع في المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة إلى قيام بعضها بالسداد المبكر لبعض القروض المتعاقد عليها، خصوصاً في الدول ذات مستوى المديونية المرتفع. وقد أثرت عوامل أخرى على انخفاض المديونية الخارجية لبعض الدول العربية، ومنها تراجع قيمة المديونية الخارجية المقيمة بالدولار الأمريكي، كون جزء من هذا الدين هو بعملات أخرى انخفض سعر صرفها مقابل الدولار، الملحق (6/9).

وعلى صعيد المديونية الخارجية للدول فرادى، فقد بلغ الدين العام الخارجي لمصر نحو 29.7 مليار دولار في عام 2005، مشكلاً أعلى حصة في إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة بنسبة 19.9 في المائة. وقد جاء السودان في المركز الثاني بحصة نسبتها 18.5 في المائة (27.5 مليار دولار)، تبعه لبنان بحصة بلغت 12.8 في المائة (19.2 مليار دولار).

وقد تراجعت المديونية الخارجية لست دول عربية في عام 2005، وكانت مديونية الجزائر الأكثر انخفاضاً بنسبة 21.2 في المائة بعد قيامها بالسداد المبكر لديونها الخارجية. وقد جاءت المغرب في المركز الثاني حيث انخفضت قيمة ديونها الخارجية بنسبة 11 في المائة. كما تراجعت مديونية كل من الأردن، مصر، اليمن وتونس بنسب متفاوتة لم تزد عن 5.5 في المائة. وبالمقابل، سجلت سورية أكثر الدول ارتفاعاً في مديونيتها بنسبة 13.6 في المائة في عام 2005، ثم موريتانيا بنسبة 9.6 في المائة. وفي المقابل، ارتفعت المديونية الخارجية لكل من عُمان، جيبوتي، السودان ولبنان بنسب مختلفة لم تزد عن 7 في المائة.

وقد استمرت نسبة الدين العام الخارجي القائم للدول العربية المقترضة إلى ناتجها المحلي الإجمالي في التراجع في عام 2005 حيث بلغت 36.1 في المائة. ويعزى ذلك إلى النمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي، وإلى تراجع قيمة إجمالي مديونيتها الخارجية في عام 2005، الملحق (7/9).

<sup>(3)</sup> يتكون الدين العام الخارجي من الديون العامة طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. وتشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

وارتفعت قيمة خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بنسبة 3.6 في المائة في عام 2005 لتصل إلى 18.9 مليار دولار نتيجة قيام بعض هذه الدول بالسداد المبكر لجزء من قروضها. غير أن النمو القوي في صادرات السلع والخدمات للدول العربية المقترضة أدى إلى انخفاض نسبة خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية إلى صادراتها من السلع والخدمات إلى 10.8 في المائة في عام 2005، الملحقان (8/9) و(9/9).

### التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

من أجل تسهيل المقارنة بين أوضاع المديونية الخارجية للدول المقترضة، فقد تم تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات وفق مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. وبالإضافة، فقد تم احتساب كل من مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدولة إلى الصادرات من السلع والخدمات ومؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات اللذان يقيسان عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية مديونيته الخارجية بعائدات صادراته، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية  
2005

(نسب مئوية)			
نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (3)	نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الصادرات من السلع والخدمات (2)	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (1)	المجموعة والدولة
9.5	54.8	23.2	المجموعة الأولى
5.7	26.4	14.3	عمان
12.0	35.2	16.8	الجزائر
5.5	79.4	17.5	سورية
10.0	51.8	23.9	المغرب
2.8	74.0	31.7	اليمن
9.7	92.4	33.3	مصر
16.3	133.8	71.2	المجموعة الثانية
9.1	109.1	56.0	الأردن
7.5	108.7	61.0	جيبوتي
13.7	133.7	66.1	تونس
23.1	147.1	87.0	لبنان
8.0	548.5	97.6	المجموعة الثالثة
6.0	566.1	96.8	السودان
26.2	391.7	110.1	موريتانيا

المصادر : (1) الملحق (7/9).  
(2) الملحقان (5/2) و (6/9).  
(3) الملحق (9/9).

تضم المجموعة الأولى الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها معتدلاً نسبياً، وتشمل عمان والجزائر وسورية والمغرب واليمن ومصر، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 50 في المائة، ولا تتجاوز قيمة الدين العام الخارجي لهذه الدول قيمة صادراتها من السلع والخدمات. وقد سجلت هذه المجموعة تراجعاً ملموساً في قيمة مديونيتها الخارجية بنسبة 8.6 في المائة في عام 2005 لتصل إلى 73.8 مليار دولار. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير في كل من الدين الخارجي للجزائر والمغرب، كما ذكر سابقاً، وإلى انخفاض مديونية مصر الخارجية بنسبة 4.5 في المائة واليمن بنسبة 3.9 في المائة. ويأتي ذلك على الرغم من ارتفاع مديونية دولتين في المجموعة، هما سورية بنسبة 13.6 في المائة وعمان بنسبة 7 في المائة، الجدول رقم (2).

### الجدول رقم (2) الدين العام الخارجي في ذمة مجموعات الدول العربية المقترضة 2005-2000

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الدين العام الخارجي القائم (مليون دولار أمريكي)						
149,237.3	154,309.5	147,912.4	138,508.6	128,271.9	129,176.5	الدول العربية المقترضة
73,784.4	80,698.2	81,433.5	78,036.3	77,005.0	80,990.0	المجموعه الأولى
45,770.2	45,381.3	38,924.2	35,121.2	28,638.8	25,653.6	المجموعه الثانيه
29,682.7	28,230.0	27,554.8	25,351.1	22,628.1	22,532.8	المجموعه الثالثه
نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)						
36.1	42.5	45.3	46.1	44.1	44.0	الدول العربية المقترضة
23.2	29.2	32.7	33.8	33.7	34.6	المجموعه الأولى
71.2	71.9	67.6	67.8	61.4	56.8	المجموعه الثانيه
97.6	119.9	134.7	144.1	144.1	160.6	المجموعه الثالثه
نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات (في المائة)						
85.6	106.9	131.5	144.6	138.6	138.0	الدول العربية المقترضة
54.8	74.6	92.4	103.0	103.8	106.3	المجموعه الأولى
133.8	144.4	195.0	197.2	177.0	168.8	المجموعه الثانيه
548.5	601.6	629.3	1,157.1	1,066.5	1,021.3	المجموعه الثالثه
خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار أمريكي)						
18,857.7	18,197.9	17,331.5	14,642.1	13,662.5	14,114.2	الدول العربية المقترضة
12,836.1	12,318.9	11,552.0	10,128.4	10,131.2	10,356.7	المجموعه الأولى
5,586.9	5,414.1	5,359.4	4,269.7	3,313.6	3,483.7	المجموعه الثانيه
434.7	464.9	420.0	244.0	217.7	273.8	المجموعه الثالثه
نسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات (في المائة)						
10.8	12.6	15.4	15.3	14.8	15.1	الدول العربية المقترضة
9.5	11.4	13.1	13.4	13.7	13.6	المجموعه الأولى
16.3	17.2	26.9	24.0	20.5	22.9	المجموعه الثانيه
8.0	9.9	9.6	11.1	10.3	12.4	المجموعه الثالثه

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ومصادر وطنية ودولية أخرى، والبنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، 2005.

وفيما يتعلق بنسبة الدين العام الخارجي لهذه المجموعة ككل إلى ناتجها المحلي الإجمالي، فقد انخفضت من 29.2 في المائة في عام 2004 إلى 23.2 في المائة في عام 2005. وتراجعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول المجموعة بشكل إفرادي في عام 2005. وقد بلغت أدنى هذه النسب لدول المجموعة في عمان بواقع 14.3 في المائة في عام 2005، بعد أن كانت 16.5 في المائة في عام 2004. وجاءت بعدها الجزائر بنسبة مديونية خارجية إلى ناتجها المحلي الإجمالي بمقدار 16.8 في المائة، متحسنة بشكل ملموس عن نسبة 25.7 في المائة التي سجلتها في عام 2004. وقد جاءت سورية في المركز الثالث في هذه المجموعة حيث بلغت هذه النسبة فيها 17.5 في المائة في عام 2005 متراجعة بشكل طفيف عن مستواها في عام 2004. وجاءت المغرب في المركز الرابع حيث وصلت هذه النسبة إلى 23.9 في المائة مقارنة بحوالي 27.9 في المائة في عام 2004. وقد تراجعت هذه النسبة في كل من مصر واليمن من حوالي 39.6 في المائة و39 في المائة في عام 2004 إلى 33.3 في المائة و31.7 في المائة، على التوالي في عام 2005.

وعلى صعيد نسبة الدين العام الخارجي للمجموعة ككل إلى صادراتها من السلع والخدمات، فقد تراجعت من 74.6 في المائة في عام 2004 إلى 54.8 في المائة في عام 2005. وقد كانت عُمان أفضل دول المجموعة أداءً في هذه المؤشر في عام 2005 بواقع 26.4 في المائة، ثم الجزائر بنسبة 35.2 في المائة، فالمغرب بنسبة 51.8 في المائة، واليمن بنسبة بلغت 74 في المائة.

وبخصوص قيمة خدمة الدين العام الخارجي في المجموعة، فقد ارتفعت بنسبة 4.2 في المائة في عام 2005 إلى 12.8 مليار دولار. وقد كانت قيمة خدمة الدين الخارجي لليمن هي الأقل بين دول المجموعة بمقدار 0.2 مليار دولار، ثم سورية بمقدار 0.3 مليار دولار، فعُمان بقيمة 0.9 مليار دولار، فالمغرب بمقدار 2.4 مليار دولار، فمصر بحوالي 3.1 مليار دولار، والجزائر بقيمة بلغت 5.8 مليار دولار (الأكبر بين الدول العربية).

وعلى صعيد نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجعت بالنسبة للمجموعة ككل من 11.4 في المائة في عام 2004 إلى 9.5 في المائة في عام 2005. وقد جاءت اليمن في المرتبة الأولى كأفضل دول المجموعة أداءً في هذا المؤشر بنسبة 2.8 في المائة، فسورية بنسبة 5.5 في المائة، فعُمان بنسبة 5.7 في المائة، ثم مصر بنسبة 9.7 في المائة، فالمغرب بحوالي 10 في المائة، والجزائر بنسبة 12 في المائة.

وبخصوص المجموعة الثانية، فهي تضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعاً، وتشمل الأردن وجيبوتي وتونس ولبنان، حيث تتراوح نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول ما بين 50 في المائة و90 في المائة، وتتجاوز قيمة الدين العام الخارجي القائم لهذه الدول قيمة صادراتها من السلع والخدمات.

ارتفعت قيمة المديونية الخارجية لهذه المجموعة ككل بنسبة 0.9 في المائة في عام 2005، لتبلغ 45.8 مليار دولار. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة قيمة المديونية الخارجية للبنان بنسبة 4.4 في المائة في ذلك العام. وكذلك، ارتفعت قيمة الدين الخارجي لجيبوتي بنسبة 7 في المائة. وبالمقابل، فقد انخفضت قيمة المديونية الخارجية لكل من الأردن وتونس بنسبة 5.5 في المائة و0.2 في المائة في عام 2005، على التوالي.

وعلى الرغم من ارتفاع قيمة المديونية الخارجية للمجموعة، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بصورة طفيفة إلى 71.2 في المائة في عام 2005 مقارنة بنسبة 71.9 في المائة في عام 2004. وقد كان الأردن أفضل دول المجموعة أداءً حيث بلغت هذه النسبة فيه 56 في المائة مقارنة بنسبة 66.1 في المائة في عام 2004. وقد جاءت جيبوتي في المركز الثاني بنسبة 61 في المائة مرتفعة بشكل طفيف عن مستواها في عام 2004. وقد حلت تونس في المركز الثالث بنسبة مديونية خارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 66.1 في المائة مقارنة بنسبة 65.2 في المائة في عام 2004. وجاء لبنان بعدها بنسبة ارتفعت من 84.4 في المائة عام 2004 إلى 87 في المائة في عام 2005.

وفيما يخص نسبة الدين العام الخارجي إلى صادرات المجموعة من السلع والخدمات، فقد تراجعت من 144.4 في المائة في عام 2004 إلى 133.8 في المائة في عام 2005. وقد تجاوزت قيمة الدين الخارجي لجميع دول المجموع قيمة صادراتها من السلع والخدمات. وسجلت جيبوتي أفضل نسبة للدين إلى الصادرات بواقع 108.7 في المائة، تليها الأردن بنسبة قريبة بلغت 109.1 في المائة، وتونس بنسبة 133.7 في المائة، ولبنان بنسبة بلغت 147.1 في المائة.

وعلى صعيد قيمة خدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت للمجموعة ككل بنسبة 3.2 في المائة في عام 2005، نتيجة لزيادتها بصورة كبيرة في لبنان إلى مقدار 3 مليار دولار الذي شكل أكثر من نصف قيمة خدمة الدين للمجموعة. وقد كانت قيمة خدمة الدين في جيبوتي هي الأقل بين دول المجموعة في عام 2005، جاء بعدها الأردن بقيمة بلغت حوالي 0.6 مليار دولار، ثم تونس بمقدار 2 مليار دولار.

وفيما يتعلق بخدمة الدين منسوبة إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد انخفضت هذه النسبة في دول المجموعة من 17.2 في المائة في عام 2004 إلى 16.3 في المائة في عام 2005. وقد كانت جيبوتي أفضل دول المجموعة أداءً، حيث بلغت هذه النسبة فيها 7.5 في المائة في عام 2005، تليها الأردن بنسبة 9.1 في المائة، ثم تونس بنسبة 13.7 في المائة، فلبنان بنسبة بلغت 23.1 في المائة.

وتضم المجموعة الثالثة الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عالياً ومتفاقماً، وتشمل السودان وموريتانيا، حيث تزيد نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 90 في المائة، كما تتجاوز قيمة الدين العام الخارجي القائم لهذه الدول ما يزيد عن ضعف قيمة صادراتها من السلع والخدمات.

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للمجموعة ككل بنسبة 5.1 في المائة في عام 2005، لتبلغ 29.7 مليار دولار. وقد جاء ذلك جراء زيادة قيمة المديونية الخارجية لكل من السودان بنسبة 4.8 في المائة وموريتانيا بنسبة 9.6 في المائة. غير أن نسبة المديونية الخارجية للمجموعة إلى ناتجها المحلي الإجمالي تراجعت بصورة ملموسة من 119.9 في المائة في عام 2004 إلى 97.6 في المائة في عام 2005. وقد انخفضت هذه النسبة للسودان من حوالي 119 في المائة في عام 2004 إلى 97 في المائة في عام 2005، ولموريتانيا من حوالي 128 في المائة في عام 2004 إلى نحو 110 في المائة في عام 2005. وفيما يتعلق بنسبة الدين العام الخارجي للمجموعة إلى صادراتها من السلع والخدمات، فقد انخفضت من حوالي 602 في المائة في عام 2004 إلى نحو 549 في المائة في عام 2005.

وعلى صعيد قيمة خدمة الدين العام الخارجي للمجموعة، فقد تراجعت بنسبة 6.5 في المائة في عام 2005. وانخفضت قيمة خدمة الدين في السودان بنسبة 12.3 في المائة في عام 2005 إلى 292 مليون دولار، بينما ازدادت في موريتانيا بنسبة 8.2 في المائة في نفس العام إلى حوالي 143 مليون دولار. أما بخصوص نسبة خدمة الدين الخارجي للمجموعة إلى صادراتها من السلع والخدمات فقد تراجعت من 9.9 في المائة في عام 2004 إلى 8.0 في المائة في عام 2005. وقد ارتفعت هذه النسبة في موريتانيا من 24.9 في المائة في عام 2004 إلى 26.2 في المائة في عام 2005، فيما تراجعت في السودان من 6.1 في المائة إلى 5.5 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وعلى صعيد التعاون الدولي لتخفيض ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون، فقد تبنت دول مجموعة الثماني مبادرة تقتضي إعفاء الدول الفقيرة الأكثر مديونية من ديونها المستحقة لكل من مؤسسة التنمية الدولي، وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الإفريقي. وستستفيد موريتانيا من هذه المبادرة قريباً، في حين ستستفيد كل من السودان والصومال وجزر القمر من إعفاءات الديون بعد استيفائها بعض المتطلبات. ومن غير المرجح أن تؤثر هذه المبادرة بشكل كبير على إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية على المدى المتوسط، حيث أنها تقتصر على هذه الدول وتخضع لمحددات عديدة، الإطار رقم (1).

## الإطار رقم (1)

### المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون

### Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)

شكلت هذه المبادرة منعطفاً هاماً في قضية مديونية الدول النامية، حيث أنها تمنح لأول مرة إعفاءً كبيراً من الديون لمجموعة من الدول مقارنة بالبرامج والتوجهات السائدة للمؤسسات المالية الدولية والدول الصناعية الكبرى التي تمنح إعفاءات محدودة لديون الدول الفقيرة. وقد جاءت هذه المبادرة لتتماشى مع الأهداف الإنمائية الألفية Millennium Development Goals (MDG) التي حددت عدة أهداف في مجالات الفقر والصحة والتعليم، من أهمها تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر إلى النصف بين عامي 1990 و2015.

غير أن هذه المبادرة لم تشكل حلاً شاملاً لأزمة مديونية الدول النامية، أو على الأقل مديونية الدول منخفضة الدخل. فقد بلغت المديونية الخارجية للدول منخفضة الدخل غير المؤهلة في مبادرة هيبك حوالي 62 في المائة من إجمالي مديونية الدول منخفضة الدخل في عام 2003. وتستثني هذه المبادرة الديون المستحقة من قبل الدول منخفضة الدخل للعديد من المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ولم يشمل إعفاء الديون في هذه المبادرة الديون الثنائية للدول منخفضة الدخل، والتي يستحق جزء كبير منها للدول الصناعية الكبرى والتي شكلت حوالي 38 في المائة من المديونية الخارجية للدول منخفضة الدخل في عام 2003. وتبقى الآمال معقودة بأن يتم التوصل إلى اتفاق أو مبادرة أخرى لتخفيض الديون الخارجية للدول النامية الأخرى.

إن عملية إعفاء الديون، ولو أنها ضرورية للدول النامية، إلا أنها لا تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فالدول النامية بحاجة إلى استثمارات في مجالات عديدة، ومن ضمنها محاربة الفقر وتطوير التعليم والخدمات الصحية. كما أنها بحاجة إلى فتح أسواق الدول الصناعية أمام صادراتها، خصوصاً من السلع الأساسية. فالوفاء بالأهداف الإنمائية الدولية بحلول العام 2015 يتطلب من الدول الصناعية ليس فقط إعفاء كبيراً وشاملاً للمديونية الخارجية للدول النامية، بل أيضاً تعزيز المساعدات الإنمائية الرسمية وتحرير التجارة الدولية.

تعهدت قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني في اجتماعها في اسكتلندا في يوليو / تموز 2005 بإعفاء الدول الفقيرة الأكثر مديونية من ديونها المستحقة لكل من مؤسسة التنمية الدولية IDA (البنك الدولي)، وصندوق التنمية الإفريقي AfDF، وصندوق النقد الدولي. وستقوم دول مجموعة الثماني بتعويض كل من مؤسسة التنمية الدولية وصندوق التنمية الإفريقي عن كامل الديون المعفاة فيما يقوم صندوق النقد الدولي بتمويل الديون المعفاة من مصادره الخاصة. وتقتصر الاستفادة من هذه المبادرة على الدول المؤهلة ضمن "مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" (مبادرة هيبك) وهي الدول التي لا تتجاوز فيها حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي 765 دولار وتواجه عدم القدرة على سداد ديونها الخارجية بحيث تزيد نسبة الديون إلى الصادرات عن 150 في المائة أو الديون إلى الإيرادات الحكومية عن 250 في المائة.

وسيتم تطبيق المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون على مرحلتين، تشمل الأولى الدول التي وصلت إلى "نقطة الإنجاز" في مبادرة هيبك وهي الدول التي تحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطبيق أجزاء هامة من استراتيجية الحد من الفقر. وقد بلغ عدد هذه الدول 18 دولة معظمها من دول أفريقيا جنوب الصحراء ومنها دولة عربية واحدة هي موريتانيا. وقد تم تأجيل إعفاء ديون موريتانيا حتى تقوم بتحسين إدارتها للمالية العامة. وقد أضيفت دولتان هما طاجكستان وكمبوديا للإعفاء من الديون مع هذه الدول حيث استفادت من مؤهل إضافي لمبادرة إعفاء الديون يشترط أن تقل حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن 380 دولار. وسيبدأ إعفاء هذه الدول من مديونيتها تجاه المؤسسات المالية الدولية الثلاث اعتباراً من 1 يوليو/ تموز 2006. وتشمل المرحلة الثانية الدول المؤهلة في مبادرة هيبك والتي لم تصل بعد إلى نقطة الإنجاز وسيتم إعفاء هذه الدول من ديونها ضمن المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون عندما تصل إلى نقطة الإنجاز. ويبلغ عدد هذه الدول 20 دولة منها السودان والصومال وجزر القمر. ويشار إلى الكلفة الكاملة لإعفاء ديون الدول خلال هاتين المرحلتين يصل إلى حوالي 50 مليار دولار.

## تطورات أسعار الصرف العربية

أدى تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأوروبية الرئيسية (اليورو والجنيه الإسترليني) والين الياباني خلال عام 2005، إلى تحسن سعر صرف العملات العربية المثبتة بالدولار وعدد من العملات العربية الأخرى وذلك مقابل اليورو والين الياباني، الجدول رقم (3).

### الجدول رقم (3)

#### نظم الصرف للعملات العربية في نهاية عام 2005

العملات المثبتة قيمتها للدولار الأمريكي	العملات المثبتة قيمتها لسلة من العملات الرئيسية	العملات التي تتبع نظام صرف معوم (مدار أو حر)
الدرهم الإماراتي الدينار البحريني الريال السعودي الريال العماني الريال القطري الدينار الكويتي	الدرهم المغربي الدينار الليبي (حقوق السحب الخاصة)	الدينار التونسي (مدار) الدينار الجزائري (مدار) الدينار السوداني (مدار) الأوقية الموريتانية (مدار) الليرة اللبنانية (مدار)
الدينار الأردني الفرنك الجيبوتي الليرة السورية الدينار العراقي		الجنيه المصري (حر) الريال اليمني (حر)

المصدر : الملحق (10/9).

فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة قيمتها للدولار الأمريكي، فقد شهدت أسعار صرف العملات الخليجية بالإضافة إلى الدينار الأردني والفرنك الجيبوتي تحسناً (أي انخفاض في عدد وحدات العملة الوطنية) مقابل اليورو على أساس متوسط الفترة، بنسبة تتراوح بين 0.7 في المائة في حالة العملات الخليجية و0.1 في المائة بالنسبة للدينار الأردني. وتجدر الإشارة إلى أن الدولار الأمريكي ارتفعت قيمته مقابل اليورو بنسبة 0.85 في المائة في المتوسط، خلال عام 2005. كما يشار أيضاً إلى أنه على الرغم من أن العملات العربية المثبتة قيمتها للدولار لا تتحرك مقابل هذه العملة، إلا أن الدينار الكويتي سجل ارتفاعاً في قيمة صرفه المثبت إلى الدولار، بنسبة 0.9 في المائة في المتوسط خلال العام، ويعود ذلك إلى أن السلطات النقدية الكويتية تسمح، منذ أن ثبت الدينار الكويتي للدولار في بداية عام 2004، بتحريك قيمة العملة مقابل الدولار بهامش يساوي  $\pm 3.5$  في المائة. أما الليرة السورية المثبتة أمام الدولار، فقد تراجعت قيمتها أمام الدولار في السوق المجاورة للعمليات التجارية بنسبة 2.2 في المائة، الملحق (11/9).

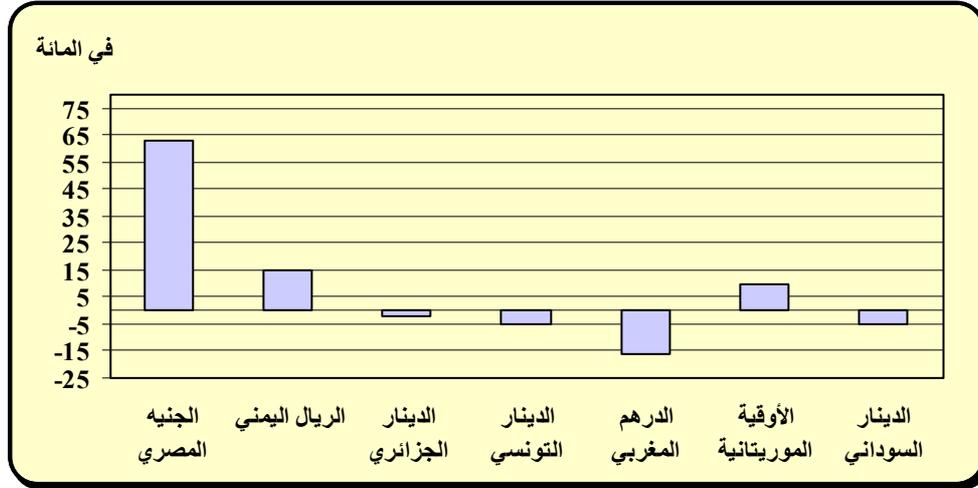
وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام الصرف المرن، أو ما يطلق عليه بنظام الصرف المعموم، فقد تحسنت قيمة الجنيه المصري الذي يتبع التعويم الحر أمام الدولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 6.6 في المائة في المتوسط، خلال عام 2005. كما ارتفع الدينار السوداني مقابل الدولار بنسبة 5.5 في المائة. بينما سجلت غالبية العملات العربية التي تحدد أسعارها حسب نظام التعويم المدار تراجعاً طفيفاً مقابل الدولار، فانخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 1.7 في المائة والدينار التونسي بنسبة 4.2 في المائة، في المتوسط في عام 2005. كذلك انخفض الريال اليمني مقابل الدولار بنسبة 5.2 في المائة خلال هذه الفترة. أما الليرة اللبنانية، والتي تتبع نظام صرف مدار، فقد حافظت على سعرها مقابل الدولار، مما يدل على اتباعها نظام صرف فعلي مثبت مقابل الدولار.

ويلاحظ أن بعض العملات العربية المعمومة انخفضت قيمتها أيضاً مقابل اليورو، كالدينار التونسي الذي سجل تراجعاً في قيمته (أي زيادة عدد وحدات العملة الوطنية) مقابل اليورو بنسبة حوالي 4 في المائة والدينار الجزائري بنسبة 2.6 في المائة، خلال عام 2005. أما الدرهم المغربي المثبت بسلة من العملات فقد تراجع قيمته أمام الدولار بصورة طفيفة وبنسبة تقل عن واحد في المائة، وفي المقابل لم يتغير سعر صرف الدرهم المغربي مقابل اليورو. ويشير ذلك إلى اتباع الدرهم المغربي نظام صرف غير معن ومثبت لليورو، وذلك قد يعود للحفاظ على تنافسية الصادرات المغربية في أسواق منطقة اليورو، التي تعتبر الشريك التجاري الأول للمغرب.

وبالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل حقوق السحب الخاصة، وهي مكونة من العملات الرئيسية، فقد تحسنت قيمة عملات الدول العربية المثبتة بالدولار وبعض العملات العربية المعمومة وذلك أمام وحدة حقوق السحب الخاصة خلال عام 2005. فبلغت نسبة الزيادة 5.9 في المائة بالنسبة للدينار السوداني ونحو 0.4 في المائة بالنسبة لعملات الدول العربية المثبتة للدولار. في حين تراجع أسعار صرف الدينار الجزائري بنسبة 1.3 في المائة، والدينار التونسي بنسبة 3.8 في المائة والريال اليمني بنسبة 4.8 في المائة، الملحق (12/9).

ومن منظور الاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2000-2005، فقد سجل كل من الجنيه المصري والريال اليمني أعلى تراجع في قيمتها (أي زيادة عدد وحدات العملة الوطنية) مقابل الدولار خلال الفترة المذكورة، وذلك نظراً لأن سعر الصرف معوم تعوياً حراً في كلا الدولتين، حيث يحدد سعر الصرف وفق آليات العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، إلى حد كبير نسبياً. وعلى عكس اتجاه سعر صرف الجنيه المصري والريال اليمني، فقد ارتفعت قيمة العملات المغربية مقابل الدولار خلال الفترة نفسها، وإن كانت بدرجات متفاوتة ليعكس هذا الارتفاع تحسن سعر صرف الدولار مقابل اليورو، والعمل من جانب السلطات النقدية على الحفاظ على المستوى المطلوب لتنافسية صادرات هذه الدول إلى دول منطقة اليورو، الشكل (4).

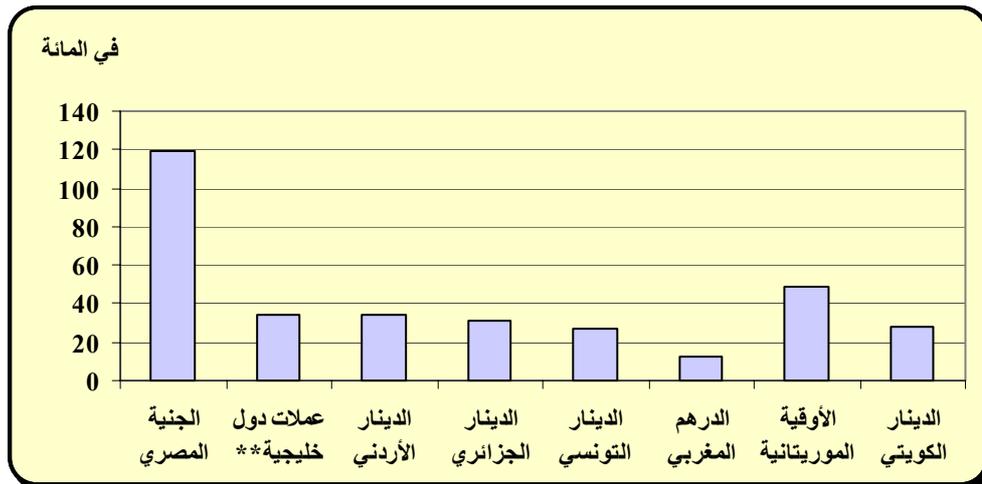
الشكل (4): نسبة التغير في المتوسط السنوي لأسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار، خلال الفترة (2000-2005)



المصدر : قاعدة بيانات Bloomberg.  
\* تم احتساب المتوسط السنوي لأسعار صرف عملات الدول العربية مقابل الدولار على أساس شهري، وترمز نسبة التغير الموجبة (+) إلى انخفاض في العملة الوطنية المعنية (أي زيادة وحدات العملة الوطنية مقابل واحد دولار).

وبالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو خلال الفترة 2000-2005، يشير التغير في أسعار عملات الدول العربية إلى تراجع في قيمتها (أي زيادة عدد وحدات العملة الوطنية) مقابل اليورو بلغ أعلى نسبة في حالة الجنيه المصري والأوقية الموريتانية، ونسبة أقل في حالة العملات العربية المرتبطة بالدولار، الشكل (5).

الشكل (5): نسبة التغير في المتوسط السنوي لأسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو، خلال الفترة (2000-2005)



المصدر : قاعدة بيانات Bloomberg.  
\* تم احتساب المتوسط السنوي لأسعار صرف عملات الدول العربية مقابل اليورو على أساس شهري، وترمز نسبة التغير الموجبة (+) إلى انخفاض في العملة الوطنية المعنية (أي زيادة وحدات العملة الوطنية مقابل واحد يورو).  
\*\* تم استثناء الدينار الكويتي من عملات دول الخليج حيث كان سعر صرفه مرتبطاً بوحدة حقوق السحب الخاصة حتى نهاية عام 2002.

ولقد جاءت التطورات سابقة الذكر في أسعار صرف العملات العربية في عام 2005 على خلفية تعرض العملات الخليجية المثبتة قيمتها للدولار الأمريكي لضغوطات من أجل زيادة قيمتها المثبتة مقابل الدولار، وذلك في ضوء الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري لموازن مدفوعاتها وتراكم الاحتياطيات الخارجية والناجمة عن ارتفاع الإيرادات النفطية، خلال السنوات الثلاث الماضية. بالإضافة إلى الاتجاه نحو تزايد مستويات التضخم في هذه الاقتصادات والناجم بوجه خاص عن تضخم الأصول المالية وارتفاع السيولة النقدية لدى المؤسسات المالية والقطاع الخاص في هذه الدول.

وتواجه الدول النفطية المثبتة قيمة عملاتها بالدولار صعوبات لإدارة سعر الصرف فيها في ضوء استمرار تراكم الفوائض في الحساب الجاري وزيادة الاحتياطيات الخارجية، حيث لا تملك السلطات النقدية أدوات السياسة النقدية الفاعلة للتحكم في هذه التدفقات المالية وامتصاص السيولة في الاقتصاد بواسطة أسعار الفائدة التي تتبع التغيرات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وتبقى أدوات السياسة المالية وحدها في يد السلطات الوطنية لتحويل التدفقات المالية النفطية إلى الاستثمار المحلي المنتج والاستثمار الأجنبي. ويمكن أن تكون الدول العربية إحدى الروافد الهامة لاستقطاب استثمارات الدول النفطية ذات الفوائض وذلك لما للدول العربية غير النفطية من احتياجات تمويلية هائلة في سعيها لخلق وظائف جديدة في مواجهة البطالة فيها.

كما تواجه الدول العربية التي تتبع عملاتها نظام صرف معوم ومدار صعوبات في الحفاظ على أسعار صرف توازنية في حالة اتجاه قيمة الدولار الأمريكي نحو التراجع مجدداً مقابل العملات الرئيسية، وخاصة اليورو. ويبرز هذا الأمر أهمية تبني هذه الدول سياسات اقتصادية تحفز على زيادة الإنتاجية في القطاعات التصديرية المهمة وتقليل اعتماد السلطات المعنية على الحد من ارتفاع أسعار الصرف الفعلية الاسمية<sup>(4)</sup> للعملة الوطنية، وذلك سعياً للحفاظ على تنافسية صادراتها في أسواق شركائها التجاريين الرئيسيين.

---

(4) Nominal Effective Exchange Rate Appreciation.

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية  
(2005-2000)

(مليون دولار)

* 2005	2004	2003	2002	2001	2000	
<b>الصادرات السلعية - فوب</b>						
<b>556,913.8</b>	<b>404,443.0</b>	<b>306,392.9</b>	<b>247,477.2</b>	<b>239,784.5</b>	<b>263,457.0</b>	<b>مجموع الدول العربية</b>
4,301.4	3,882.9	3,081.7	2,769.9	2,294.3	1,899.3	الأردن
115,453.8	90,995.8	66,755.5	51,774.5	48,413.9	49,834.2	الإمارات
10,131.1	7,620.7	6,721.0	5,887.2	5,657.2	6,242.6	البحرين
11,324.2	9,337.8	8,618.8	7,537.2	6,650.7	5,829.9	تونس
46,380.0	32,220.0	24,460.0	18,720.0	19,090.0	21,650.0	الجزائر
36.5	34.0	89.0	82.5	75.7	75.4	جيبوتي
180,571.7	125,997.8	93,243.5	72,464.3	67,973.2	77,480.6	السعودية
4,824.3	3,777.8	2,542.2	1,949.1	1,698.7	1,806.7	السودان
6,711.0	5,252.6	5,761.9	6,556.0	5,287.0	4,700.0	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
22,781.0	17,810.0	9,711.1	12,218.8	12,872.1	18,742.6	العراق
18,600.0	13,344.6	11,669.7	11,173.0	12,872.1	11,318.6	عمان
21,862.9	13,381.0	13,382.1	10,978.0	10,871.2	11,594.0	قطر
46,873.3	30,088.2	21,791.9	15,363.4	16,245.9	19,476.0	الكويت
2,278.2	2,050.0	1,444.0	1,018.0	880.0	712.0	لبنان
31,216.8	21,319.1	14,438.4	9,852.0	10,948.5	13,481.6	ليبيا
16,073.2	12,274.1	8,987.3	7,250.1	7,249.0	7,060.8	مصر
10,662.0	9,915.5	9,459.6	7,870.7	6,983.0	7,405.8	المغرب
452.5	432.5	310.8	328.1	354.9	349.7	موريتانيا
6,379.8	4,708.6	3,924.4	3,684.4	3,367.0	3,797.2	اليمن
<b>الواردات السلعية - فوب</b>						
<b>-307,335.1</b>	<b>-258,165.8</b>	<b>-195,852.1</b>	<b>-171,543.6</b>	<b>-160,005.8</b>	<b>-153,416.0</b>	<b>مجموع الدول العربية</b>
-9,317.3	-7,261.1	-5,077.9	-4,500.7	-4,301.4	-4,073.8	الأردن
-71,123.9	-63,432.4	-45,824.9	-37,534.1	-32,818.5	-30,807.8	الإمارات
-7,606.1	-6,135.4	-5,319.1	-4,697.3	-4,047.3	-4,393.6	البحرين
-13,448.9	-11,686.5	-11,055.6	-9,871.5	-9,027.2	-8,078.6	تونس
-19,570.0	-17,950.0	-13,320.0	-12,010.0	-9,480.0	-9,350.0	الجزائر
-314.9	-281.5	-338.2	-286.6	-263.1	-270.3	جيبوتي
-45,553.2	-41,050.2	-33,867.8	-29,624.4	-28,606.8	-27,707.0	السعودية
-5,946.0	-3,586.2	-2,536.1	-2,197.2	-2,024.8	-1,366.4	السودان
-8,703.0	-6,532.0	-4,429.9	-4,411.0	-4,129.8	-3,508.0	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
-24,416.0	-18,107.0	-8,443.5	-8,344.8	-11,152.1	-11,008.6	العراق
-8,700.0	-7,872.6	-6,085.8	-5,635.9	-5,310.8	-4,593.0	عمان
-9,891.2	-5,409.6	-4,358.5	-3,650.3	-3,385.7	-2,929.7	قطر
-15,671.2	-11,662.7	-9,877.7	-8,116.0	-7,049.7	-6,450.7	الكويت
-8,397.0	-8,502.0	-6,665.0	-5,974.0	-6,800.0	-5,793.0	لبنان
-11,113.0	-8,700.8	-7,089.2	-7,407.9	-4,809.0	-4,120.7	ليبيا
-23,818.2	-18,895.3	-13,322.0	-12,822.0	-13,791.1	-15,381.4	مصر
-18,762.1	-16,402.3	-14,138.5	-10,944.6	-9,937.8	-10,635.2	المغرب
-859.0	-926.5	-544.9	-432.8	-470.7	-463.8	موريتانيا
-4,124.1	-3,771.8	-3,557.4	-3,082.6	-2,600.0	-2,484.4	اليمن

\* أرقام أولية .

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1999-2005 لا تشمل الصومال .

المصدر : - إسنبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية  
(2005-2000)

(مليون دولار)

* 2005	2004	2003	2002	2001	2000	
<b>الميزان التجاري</b>						
<b>249,578.6</b>	<b>145,320.2</b>	<b>109,824.9</b>	<b>75,271.5</b>	<b>77,358.1</b>	<b>109,502.7</b>	<b>مجموع الدول العربية</b>
-5,015.9	-3,378.1	-1,996.2	-1,730.7	-2,007.0	-2,174.5	الاردن
44,329.9	27,563.4	20,930.6	14,240.4	15,595.4	19,026.4	الإمارات
2,525.0	1,485.4	1,401.9	1,189.9	1,609.8	1,848.9	البحرين
-2,124.7	-2,348.7	-2,436.8	-2,334.3	-2,376.6	-2,248.7	تونس
26,810.0	14,270.0	11,140.0	6,710.0	9,610.0	12,300.0	الجزائر
-278.4	-247.5	-249.2	-204.1	-187.4	-194.9	جيبوتي
135,018.5	84,947.6	59,375.7	42,839.9	39,366.4	49,773.6	السعودية
-1,121.7	191.6	6.1	-248.1	-326.1	440.3	السودان
-1,992.0	-1,279.4	1,332.0	2,145.0	1,157.2	1,192.0	سورية
.....	.....	.....	.....	.....	.....	الصومال
-1,635.0	-297.0	1,267.6	3,874.0	1,720.0	7,734.0	العراق
9,900.0	4,515.0	4,867.9	4,875.0	5,140.7	6,187.3	عمان
11,971.7	7,971.4	9,023.6	7,327.7	7,485.5	8,664.3	قطر
31,202.1	18,425.5	11,914.3	7,247.5	9,196.2	13,025.3	الكويت
-6,118.8	-6,452.0	-5,221.0	-4,956.0	-5,920.0	-5,081.0	لبنان
20,103.8	12,618.3	7,349.2	2,444.1	6,139.5	9,360.9	ليبيا
-7,745.0	-6,621.2	-4,334.7	-5,571.9	-6,542.1	-8,320.6	مصر
-8,100.1	-6,486.8	-4,679.0	-3,073.9	-2,954.7	-3,229.4	المغرب
-406.5	-494.0	-234.1	-104.7	-115.8	-114.1	موريتانيا
2,255.7	936.8	367.0	601.8	767.0	1,312.8	اليمن
<b>ميزان الخدمات والدخل (صافي)</b>						
<b>-42,056.0</b>	<b>-41,100.5</b>	<b>-34,606.7</b>	<b>-34,403.5</b>	<b>-37,869.1</b>	<b>-38,361.3</b>	<b>مجموع الدول العربية</b>
116.2	144.1	-31.0	3.9	-55.9	49.9	الاردن
-11,963.6	-11,854.0	-9,114.8	-6,801.6	-1,796.9	-1,312.9	الإمارات
273.4	50.0	-118.6	-383.5	-118.9	-28.7	البحرين
287.4	486.1	396.2	381.2	638.1	693.9	تونس
-7,080.0	-5,610.0	-4,050.0	-3,410.0	-3,220.0	-4,160.0	الجزائر
203.5	191.5	158.1	123.4	122.8	102.0	جيبوتي
-21,809.6	-19,844.0	-16,299.0	-14,922.0	-14,713.0	-19,857.0	السعودية
-3,028.9	-2,133.1	-1,663.0	-1,427.9	-1,333.1	-1,217.5	السودان
131.3	-21.8	-1,119.0	-1,249.0	-696.1	-847.0	سورية
.....	.....	.....	.....	.....	.....	الصومال
-4,197.7	-3,966.8	-3,191.1	-2,863.5	-13,633.2	-9,919.0	العراق
-3,906.7	-2,304.3	-2,554.0	-2,967.5	-3,414.8	-4,582.6	عمان
-2,331.6	-3,469.2	-1,619.8	-1,986.8	-1,732.1	-2,675.8	قطر
4,691.8	2,287.1	-110.7	-842.2	1,213.5	3,601.8	الكويت
3,017.0	620.0	532.5	510.6	378.8	795.7	لبنان
-1,943.9	-1,520.6	-605.4	-871.7	-1,743.2	-1,149.7	ليبيا
4,203.6	5,290.9	4,444.9	2,541.2	2,688.6	3,323.8	مصر
3,962.4	2,585.7	1,972.6	1,213.1	1,053.8	276.9	المغرب
-243.3	-122.9	-63.8	46.8	-139.1	-79.6	موريتانيا
-2,437.3	-1,909.2	-1,570.8	-1,498.1	-1,368.5	-1,375.6	اليمن

\* أرقام أولية .

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1999-2005 لا تشمل الصومال .

المصدر : - إثنين التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات اتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) "ب" : موازين مدفوعات الدول العربية  
(2005-2000)

(مليون دولار)

*2005	2004	2003	2002	2001	2000	
<b>ميزان السلع والخدمات والدخل</b>						
<b>207,522.7</b>	<b>104,219.7</b>	<b>75,218.1</b>	<b>40,868.0</b>	<b>39,488.9</b>	<b>71,141.4</b>	<b>مجموع الدول العربية</b>
-4,899.7	-3,234.0	-2,027.2	-1,726.8	-2,062.9	-2,124.5	الاردن
32,366.3	15,709.4	11,815.9	7,438.8	13,798.5	17,713.5	الإمارات
2,798.4	1,535.4	1,283.2	806.4	1,491.0	1,820.2	البحرين
-1,837.3	-1,862.6	-2,040.7	-1,953.1	-1,738.4	-1,554.9	تونس
19,730.0	8,660.0	7,090.0	3,300.0	6,390.0	8,140.0	الجزائر
-74.9	-56.0	-91.1	-80.7	-64.6	-92.9	جيبوتي
113,208.9	65,103.6	43,076.7	27,917.9	24,653.4	29,916.6	السعودية
-4,150.6	-1,941.5	-1,657.0	-1,676.0	-1,659.2	-777.2	السودان
-1,860.7	-1,301.2	213.0	896.0	461.1	345.0	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
-5,832.7	-4,263.8	-1,923.5	1,010.5	-11,913.2	-2,185.0	العراق
5,993.3	2,210.7	2,313.9	1,907.5	1,725.9	1,604.7	عمان
9,640.1	4,502.2	7,403.8	5,340.9	5,753.3	5,988.5	قطر
35,893.8	20,712.6	11,803.6	6,405.3	10,409.8	16,627.2	الكويت
-3,101.8	-5,832.0	-4,688.5	-4,445.4	-5,541.2	-4,285.3	لبنان
18,159.9	11,097.7	6,743.8	1,572.4	4,396.4	8,211.2	ليبيا
-3,541.4	-1,330.3	110.2	-3,030.7	-3,853.5	-4,996.8	مصر
-4,137.7	-3,901.1	-2,706.3	-1,860.8	-1,900.9	-2,952.5	المغرب
-649.8	-616.9	-297.9	-58.0	-254.9	-193.7	موريتانيا
-181.6	-972.4	-1,203.8	-896.3	-601.5	-62.8	اليمن
<b>صافي التحويلات الجارية</b>						
<b>-11,747.3</b>	<b>-5,484.0</b>	<b>-9,810.3</b>	<b>-14,772.1</b>	<b>-16,557.2</b>	<b>-19,529.5</b>	<b>مجموع الدول العربية</b>
2,588.4	3,216.1	3,205.9	2,264.2	2,058.8	2,183.9	الاردن
-5,883.7	-5,055.4	-4,661.7	-4,424.8	-4,208.0	-3,961.8	الإمارات
-1,223.4	-1,119.9	-1,082.2	-856.9	-1,264.1	-990.2	البحرين
1,449.3	1,327.7	1,256.6	1,133.4	895.2	735.0	تونس
1,990.0	2,460.0	1,750.0	1,070.0	670.0	790.0	الجزائر
36.2	38.2	43.6	40.6	32.7	53.1	جيبوتي
-22,545.2	-13,615.6	-15,029.7	-16,044.9	-15,299.4	-15,598.6	السعودية
1,441.9	1,123.3	718.4	665.9	374.3	237.0	السودان
770.5	678.4	539.0	479.0	493.0	485.0	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
4,622.0	1,859.2	989.0	-1,792.5	-3,497.1	-5,984.1	العراق
-1,993.3	-1,825.7	-1,672.3	-1,602.1	-1,531.4	-1,450.8	عمان
-2,576.9	-2,254.1	-1,650.3	-1,517.0	-1,601.4	-1,412.9	قطر
-3,260.3	-2,551.7	-2,378.8	-2,141.7	-2,081.3	-1,955.8	الكويت
1,056.5	1,715.9	266.8	79.6	151.0	-300.3	لبنان
-909.3	-2,489.3	-1,647.7	-871.7	-725.6	-485.9	ليبيا
5,748.1	4,566.7	3,597.2	3,953.4	4,102.5	4,172.4	مصر
5,396.3	4,865.7	4,424.6	3,343.7	3,476.1	2,478.4	المغرب
139.8	133.0	141.8	110.1	124.4	76.5	موريتانيا
1,405.7	1,443.7	1,379.5	1,339.6	1,273.0	1,399.5	اليمن

\* أرقام أولية .

ملاحظة: أرقام إجمالي لجميع البنود للفترة 1999-2005 لا تشمل الصومال .

المصدر : - إسنبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) "ج" : موازين مدفوعات الدول العربية  
(2005-2000)

(مليون دولار)

*2005	2004	2003	2002	2001	2000	
<b>الموازين الجارية</b>						
<b>195,775.4</b>	<b>98,735.8</b>	<b>65,407.9</b>	<b>26,095.9</b>	<b>22,931.7</b>	<b>51,611.9</b>	<b>مجموع الدول العربية</b>
-2,311.3	-17.9	1,178.7	537.4	-4.1	59.4	الأردن
26,482.6	10,654.0	7,154.2	3,014.0	9,590.5	13,751.7	الإمارات
1,575.0	415.4	201.1	-50.5	226.9	830.1	البحرين
-388.0	-534.9	-784.1	-819.7	-843.2	-819.9	تونس
21,720.0	11,120.0	8,840.0	4,370.0	7,060.0	8,930.0	الجزائر
-38.7	-17.8	-47.5	-40.1	-31.9	-39.8	جيبوتي
90,663.7	51,488.0	28,047.0	11,873.0	9,354.0	14,318.0	السعودية
-2,708.7	-818.2	-938.6	-1,010.1	-1,284.9	-540.2	السودان
-1,090.1	-622.8	752.0	1,375.0	954.1	830.0	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
-1,210.7	-2,404.6	-934.5	-782.0	-15,410.3	-8,169.1	العراق
4,000.0	385.0	641.6	305.4	194.5	153.9	عمان
7,063.2	2,248.0	5,753.6	3,823.9	4,152.0	4,575.5	قطر
32,633.6	18,160.8	9,424.7	4,263.6	8,328.5	14,671.4	الكويت
-2,045.2	-4,116.1	-4,421.7	-4,365.8	-5,390.2	-4,585.6	لبنان
17,250.6	8,608.4	5,096.1	700.8	3,670.8	7,725.3	ليبيا
2,206.7	3,236.4	3,707.4	922.7	249.0	-824.4	مصر
1,258.7	964.6	1,718.3	1,482.9	1,575.2	-474.1	المغرب
-510.0	-483.9	-156.1	52.1	-130.5	-117.1	موريتانيا
1,224.1	471.3	175.7	443.3	671.5	1,336.7	اليمن
<b>ميزان الحساب الرأسمالي والمالي</b>						
<b>-135,145.9</b>	<b>-66,984.4</b>	<b>-41,469.2</b>	<b>-14,195.1</b>	<b>-18,499.0</b>	<b>-32,446.6</b>	<b>مجموع الدول العربية</b>
1,287.9	-454.4	-1,438.9	-374.3	-37.0	-343.2	الأردن
-18,701.2	-6,499.7	-7,760.4	-1,497.6	-9,464.8	-10,916.6	الإمارات
-1,622.6	-340.7	543.1	-1,132.4	-317.0	20.2	البحرين
1,405.3	1,511.7	1,231.1	1,010.6	1,128.3	607.8	تونس
-4,780.0	-1,870.0	-1,370.0	-710.0	-870.0	-1,360.0	الجزائر
54.1	23.3	59.7	34.9	10.2	30.7	جيبوتي
-91,424.7	-47,255.0	-26,038.0	-8,858.0	-11,344.0	-11,729.0	السعودية
2,806.1	1,353.9	1,389.9	842.0	490.5	299.7	السودان
314.7	158.1	-118.0	-230.0	-26.0	-76.0	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	العراق
-3,745.3	1,006.5	-270.5	-1,074.1	-228.8	-361.4	عمان
-4,056.3	-1,335.4	-756.6	-1,712.4	-1,054.7	-19.0	قطر
-27,332.2	-16,396.3	-10,669.5	-3,365.5	-2,691.3	-11,561.8	الكويت
2,792.2	4,285.1	7,807.7	5,930.0	4,221.0	4,296.0	لبنان
-545.0	-1,015.3	-164.6	89.0	-973.8	-148.9	ليبيا
6,539.7	-2,366.1	-4,710.1	-2,647.2	684.8	-1,065.8	مصر
1,463.7	1,210.6	392.4	-652.9	1,957.2	-54.8	المغرب
434.9	822.5	242.1	169.4	163.1	58.5	موريتانيا
-37.2	176.9	161.4	-16.5	-146.8	-123.2	اليمن

\* أرقام أولية .

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1999-2005 لا تشمل الصومال ولا تشمل العراق في حساب رأس المال .

المصدر : - إستانبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة .

تابع ملحق (1/9) "د" : موازين مدفوعات الدول العربية  
(2005-2000)

(مليون دولار)

*2005	2004	2003	2002	2001	2000	
<b>بنود صافي السهو والخطأ</b>						
<b>-9,301.0</b>	<b>-6,281.3</b>	<b>-619.9</b>	<b>-1,549.3</b>	<b>-5,180.6</b>	<b>-2,911.6</b>	<b>مجموع الدول العربية</b>
1,023.4	472.4	260.2	-163.0	41.0	728.9	الاردن
-5,194.6	-660.8	1,896.9	-1,930.3	359.8	0.0	الإمارات
47.6	83.2	-700.3	1,217.8	213.6	-650.3	البحرين
0.0	37.3	33.9	-36.6	-22.0	-30.4	تونس
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الجزائر
-23.3	-19.6	0.0	55.0	61.7	-9.1	جيبوتي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	السعودية
730.2	194.5	-28.8	366.8	704.5	348.5	السودان
325.0	628.5	85.0	-95.0	92.0	60.0	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	العراق
506.3	-933.7	57.2	23.4	-642.2	-509.6	عمان
1,301.6	-2,289.3	-766.5	-322.8	-472.3	-1,865.1	قطر
-4,679.0	-1,106.0	-500.0	-1,852.2	-2,737.0	-844.2	الكويت
...	...	...	...	...	...	لبنان
-127.6	-1,775.6	-1,809.2	-490.6	-1,363.1	-1,089.0	ليبيا
-2,430.8	-190.3	1,271.7	1,780.6	-1,451.9	583.6	مصر
-357.2	-281.2	-336.6	-189.7	229.8	114.9	المغرب
0.0	-411.2	-102.7	-83.3	-80.3	-35.5	موريتانيا
-422.7	-29.6	19.3	170.5	-114.2	285.6	اليمن
<b>الميزان الكلي</b>						
<b>52,343.2</b>	<b>27,844.7</b>	<b>25,226.7</b>	<b>11,786.2</b>	<b>14,166.4</b>	<b>24,422.8</b>	<b>مجموع الدول العربية</b>
-138.6	-39.9	986.7	655.7	-470.0	445.1	الاردن
2,586.8	3,493.5	1,290.7	-413.9	485.5	2,835.1	الإمارات
0.0	158.0	43.9	34.8	123.4	200.0	البحرين
1,017.3	1,014.0	480.9	154.3	263.1	-242.4	تونس
16,940.0	9,250.0	7,470.0	3,660.0	6,190.0	7,570.0	الجزائر
-7.9	-14.1	12.2	49.8	40.0	-18.2	جيبوتي
-761.0	4,233.0	2,009.0	3,015.0	-1,990.0	2,589.0	السعودية
827.5	730.2	422.6	198.7	-90.0	108.0	السودان
-450.4	163.8	719.0	1,050.0	1,020.1	814.0	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	العراق
761.0	457.8	428.3	-745.3	-676.5	-717.1	عمان
4,308.5	-1,376.7	4,230.5	1,788.7	2,625.0	2,691.5	قطر
565.1	668.5	-1,758.1	-957.0	2,874.0	2,265.4	الكويت
747.0	169.0	3,386.0	1,564.2	-1,169.2	-289.6	لبنان
16,578.0	5,817.6	3,122.3	299.2	1,333.9	6,487.4	ليبيا
6,315.6	680.0	269.0	56.1	-518.1	-1,306.6	مصر
2,365.2	1,894.0	1,774.0	640.3	3,762.2	-413.9	المغرب
-75.1	-72.5	-16.7	138.2	-47.6	-94.1	موريتانيا
764.2	618.6	356.4	597.3	410.5	1,499.1	اليمن

\* أرقام أولية .

يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل احتساب التمويل الإستثنائي.

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1999-2005 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستانبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006

صندوق النقد الدولي ، احصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات المالية الدولية ، واحصاءات إتجاه التجارة .

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي  
(2005-2000)

(نسب مئوية)

* 2005	2004	2003	2002	2001	2000	
23.4	16.5	14.7	11.3	11.9	16.3	مجموع الدول العربية
39.5-	29.6-	19.6-	18.1-	22.4-	25.7-	الأردن
33.2	25.9	23.6	19.0	22.4	27.0	الإمارات
18.9	13.3	14.5	14.1	20.3	23.2	البحرين
7.4-	8.0-	9.1-	10.1-	11.8-	11.6-	تونس
26.2	16.8	16.4	11.8	17.4	22.5	الجزائر
39.3-	37.4-	39.9-	34.5-	32.7-	35.2-	جيبوتي
43.6	33.9	27.7	22.7	21.5	26.4	السعودية
3.9-	0.9	0.0	1.5-	2.2-	3.4	السودان
7.1-	5.2-	6.1	10.4	5.7	6.3	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
5.2-	1.2-	11.9	22.2	9.7	36.9	العراق
32.2	18.2	22.3	24.0	25.8	31.2	عمان
28.2	25.1	38.3	37.8	42.7	48.8	قطر
38.6	31.1	24.9	19.0	26.3	34.5	الكويت
27.7-	29.6-	26.2-	26.8-	34.7-	30.5-	لبنان
48.3	39.5	29.9	12.0	20.4	27.1	ليبيا
8.7-	8.4-	5.3-	6.5-	7.2-	8.5-	مصر
15.6-	13.0-	10.7-	8.5-	8.9-	9.7-	المغرب
21.0-	32.6-	17.5-	9.4-	10.5-	12.2-	موريتانيا
13.8	6.8	3.1	5.6	7.7	13.6	اليمن

\* أرقام أولية

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي  
(2005-2000)

(نسب مئوية)

* 2005	2004	2003	2002	2001	2000	
18.4	11.2	8.8	3.9	3.5	7.7	مجموع الدول العربية
18.2-	0.2-	11.6	5.6	0.0-	0.7	الأردن
19.8	10.0	8.1	4.0	13.8	19.5	الإمارات
11.8	3.7	2.1	0.6-	2.9	10.4	البحرين
1.3-	1.8-	2.9-	3.5-	4.2-	4.2-	تونيس
21.2	13.1	13.0	7.7	12.8	16.3	الجزائر
5.5-	2.7-	7.6-	6.8-	5.6-	7.2-	جيبوتي
29.3	20.6	13.1	6.3	5.1	7.6	السعودية
9.5-	3.7-	4.9-	6.1-	8.8-	4.1-	السودان
3.9-	2.5-	3.5	6.7	4.7	4.4	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
3.8-	9.7-	8.8-	4.5-	87.2-	39.0-	العراق
13.0	1.6	2.9	1.5	1.0	0.8	عمان
16.6	7.1	24.4	19.7	23.7	25.8	قطر
40.4	30.6	19.7	11.2	23.9	38.9	الكويت
9.3-	18.9-	22.2-	23.6-	31.6-	27.5-	لبنان
41.4	26.9	20.8	3.4	12.2	22.3	ليبيا
2.5	4.1	4.5	1.1	0.3	0.8-	مصر
2.4	1.9	3.9	4.1	4.8	1.4-	المغرب
26.3-	31.9-	11.6-	4.7	11.9-	12.5-	موريتانيا
7.5	3.4	1.5	4.1	6.7	13.8	اليمن

\* أرقام أولية

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (4/9) : الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية \*

(2005-2000)

(مليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
252,536.1	205,547.4	166,855.5	136,361.3	119,965.9	105,330.3	مجموع الدول العربية
4,743.9	4,824.1	4,739.5	3,494.6	2,578.4	2,762.6	الأردن
23,118.1	18,529.9	15,085.3	15,212.8	14,146.1	13,522.7	الإمارات
1,986.5	1,687.5	1,525.0	1,473.2	1,689.6	1,569.1	البحرين
6,028.9	4,813.1	3,600.2	3,091.4	2,925.1	2,509.4	تونس
56,178.0	43,222.0	33,125.0	23,237.5	18,081.4	12,023.9	الجزائر
99.3	107.2	100.1	73.7	70.3	67.8	جيبوتي
26,530.0	27,291.0	22,620.0	20,611.0	17,596.0	19,585.0	السعودية
2,476.5	1,649.0	865.0	440.0	141.0	279.0	السودان
4,973.0	4,934.0	4,559.0	4,221.0	3,462.0	2,776.0	سورية
	...	...	...	...	...	الصومال
11,918.3	7,823.8	...	...	...	...	العراق
4,358.7	3,597.3	3,593.4	3,172.3	2,364.9	2,379.9	عمان
4,562.3	3,342.4	2,868.0	1,497.1	1,292.4	1,186.8	قطر
8,881.4	8,241.9	8,241.9	9,208.1	9,897.3	7,082.4	الكويت
11,886.3	11,734.6	12,519.5	7,243.8	5,013.9	5,943.6	لبنان
39,568.0	25,688.0	19,584.0	14,307.0	14,800.0	11,927.3	ليبيا
20,609.0	14,261.7	13,565.6	13,184.1	12,921.6	13,104.9	مصر
18,408.1	17,963.7	14,859.5	11,024.4	9,039.7	5,429.7	المغرب
94.2	169.3	415.3	396.2	284.5	279.9	موريتانيا
6,115.5	5,667.0	4,989.1	4,473.1	3,661.7	2,900.4	اليمن

\* باستثناء الذهب

المصدر : - إستانبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006

- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

ملحق (5/9) : تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر  
(2005-2000)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
9.9	9.6	10.7	10.0	9.7	8.9	مجموع الدول العربية
6.1	8.0	11.2	9.3	7.2	8.1	الأردن
3.9	3.5	4.0	4.9	5.2	5.3	الإمارات
3.1	3.3	3.4	3.8	5.0	4.3	البحرين
5.4	4.9	3.9	3.8	3.9	3.7	تونس
34.4	28.9	29.8	23.2	22.9	15.4	الجزائر
3.8	4.6	3.6	3.1	3.2	3.0	جيبوتي
7.0	8.0	8.0	8.3	7.4	8.5	السعودية
5.0	5.5	4.1	2.4	0.8	2.5	السودان
6.9	9.1	12.3	11.5	10.1	9.5	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
5.9	5.2	...	...	...	...	العراق
6.0	5.5	7.1	6.8	5.3	6.2	عمان
5.5	7.4	7.9	4.9	4.6	4.9	قطر
6.8	8.5	9.1	13.4	16.9	13.1	الكويت
17.0	16.6	22.5	14.6	8.8	12.3	لبنان
42.7	35.4	33.2	23.2	36.9	34.7	ليبيا
10.4	9.1	12.2	12.3	11.2	10.2	مصر
11.8	13.1	12.6	12.1	10.9	6.1	المغرب
1.3	2.2	9.1	11.0	7.3	7.2	موريتانيا
17.8	18.0	16.8	17.4	16.9	14.0	اليمن

المصدر: الملحقان (1/9) و (4/9).

ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة  
(2005-2000)

( مليون دولار أمريكي )

* 2005	2004	2003	2002	2001	2000	
149,237.3	154,309.5	147,912.4	138,508.6	128,271.9	129,176.5	الدول العربية المقترضة
7,122.0	7,534.0	7,594.0	7,216.0	6,680.0	6,754.0	الأردن
19,040.0	19,076.0	15,373.0	12,979.0	12,078.0	11,630.0	تونس
17,191.0	21,821.0	23,353.0	22,642.0	22,701.0	25,261.0	الجزائر
431.6	403.2	392.2	333.2	285.8	276.6	جيبوتي
27,549.0	26,283.0	25,710.0	23,611.0	20,611.0	20,546.0	السودان
4,903.7	4,318.2	4,137.2	3,890.1	3,692.1	4,082.7	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
4,385.9	4,099.9	3,718.5	3,674.4	3,744.0	3,555.0	عمان
19,176.6	18,368.1	15,565.0	14,593.0	9,595.0	6,993.0	لبنان
29,692.0	31,099.0	30,548.0	28,838.0	27,931.0	27,109.0	مصر
12,444.0	13,980.0	14,300.0	13,957.0	14,067.0	16,047.0	المغرب
2,133.7	1,947.0	1,844.8	1,740.1	2,017.1	1,986.8	موريتانيا
5,167.8	5,380.1	5,376.8	5,034.8	4,869.9	4,935.3	اليمن

\* بيانات تقديرية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي  
(2005-2000)

(في المائة)

* 2005	2004	2003	2002	2001	2000	
36.1	42.5	45.3	46.1	44.1	44.0	الدول العربية المقترضة
56.0	66.1	74.5	75.3	74.4	79.8	الأردن
66.1	65.2	57.1	56.1	60.2	59.8	تونس
16.8	25.7	34.3	39.7	41.2	46.2	الجزائر
61.0	60.9	62.8	56.3	49.8	50.0	جيبوتي
96.8	119.4	134.5	143.3	141.1	157.0	السودان
17.5	17.6	19.1	18.8	18.2	21.6	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
14.3	16.5	17.1	18.1	18.8	17.9	عمان
87.0	84.4	78.2	79.0	56.2	41.9	لبنان
33.3	39.6	37.5	33.6	30.9	27.8	مصر
23.9	27.9	32.6	38.5	42.4	48.2	المغرب
110.1	128.3	137.6	155.9	183.7	211.9	موريتانيا
31.7	39.0	45.3	46.8	48.8	51.1	اليمن

المصدر : الملحقان (6/9) و (2/2).

ملحق (8/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة  
(2005-2000)

(مليون دولار أمريكي)

* 2005	2004	2003	2002	2001	2000	
18,857.7	18,197.9	17,331.5	14,642.1	13,662.5	14,114.2	الدول العربية المقترضة
594.2	693.6	1,055.2	580.9	601.1	638.6	الأردن
1,951.0	2,110.0	1,629.0	1,610.0	1,418.0	1,855.0	تونس
5,846.0	5,658.0	4,358.0	4,150.0	4,464.0	4,500.0	الجزائر
29.7	25.5	24.2	27.8	16.5	15.1	جيبوتي
292.0	333.0	277.0	109.0	86.7	136.8	السودان
338.0	332.0	338.0	368.0	360.0	350.0	سورية
	...	...	...	...	...	الصومال
940.7	820.0	802.2	842.8	916.0	951.0	عمان
3,012.0	2,585.0	2,651.0	2,051.0	1,278.0	975.0	لبنان
3,111.0	2,703.0	2,776.0	2,033.0	1,651.0	1,782.0	مصر
2,402.0	2,552.0	3,101.0	2,559.0	2,500.0	2,556.0	المغرب
142.7	131.9	143.0	135.0	131.0	137.0	موريتانيا
198.4	253.9	176.8	175.6	240.2	217.7	اليمن

\* بيانات تقديرية .  
المصدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات  
(2005-2000)

(في المائة)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
10.8	12.6	15.4	15.3	14.8	15.1	الدول العربية المقترضة
9.1	11.7	21.9	12.8	15.9	18.1	الأردن
13.7	15.8	14.8	16.8	14.8	21.5	تونس
12.0	16.6	16.7	20.7	22.3	19.9	الجزائر
7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	جيبوتي
6.0	8.0	7.0	6.0	5.0	7.5	السودان
5.5	6.1	5.9	5.6	6.3	6.8	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
5.7	5.7	6.4	7.1	7.7	7.9	عمان
23.1	22.0	69.6	61.9	49.2	34.3	لبنان (1)
9.7	10.0	13.5	11.8	9.3	8.6	مصر
10.0	11.6	16.5	16.1	16.5	18.9	المغرب
26.2	24.9	33.9	36.1	33.8	36.3	موريتانيا
2.8	4.9	4.0	4.3	6.5	5.2	اليمن

(1) الصادرات من السلع و الخدمات للعامين 2004 و 2005 تتضمن صادرات الخدمات المستخلصة من نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية المصدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2005

اليمن <sup>(4)</sup>	موريتانيا <sup>(3)</sup>	المغرب	مصر <sup>(3)</sup>	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	عمان	العراق	سورية	السودان	السعودية	جيبوتي	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات	الأردن
-	-	-	-	*	-	*	*	*	*	*	-	*	*	-	-	*	*	*
-	-	*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*
-	-	*	*	-	*	*	*	-	-	-	-	*	-	-	*	*	*	*
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

أ - الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف  
 1- ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي  
 - سلة حقوق السحب الخاصة  
 - سلة خاصة من العملات (غير معلنة)  
 2- تعويم سعر الصرف  
 - تعويم مدار - موجه  
 - تعويم حر - مستقل  
 3- هيكل سعر الصرف  
 - موحد بالنسبة للواردات والصادرات  
 - موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية  
 ب - سوق صرف للنقد الأجنبي  
 ج - نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)  
 د - قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي  
 - المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية<sup>(1)</sup>  
 ج - المادة الرابعة عشر - إستمرار تطبيق قيود على المدفوعات الجارية<sup>(2)</sup>

\* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.  
 - تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.  
 1- تنص المادة الثامنة - القسم الثاني- من اتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث- من المادة ذاتها على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع- على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.  
 2- تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضو خلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعد لها كي تتسجم مع الظروف المتغيرة.  
 3- تطبق الدولة في الواقع تحرير المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية والتحويلات سواء جزئياً أو كلياً، غير أن الدولة لم تقبل رسمياً أحكام المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي.  
 4- تطبق الدولة نظام أسعار الصرف الأجل بشكل محدود.

ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار ( متوسط الفترة )  
(2005 - 1996)

العملة الوطنية	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2005-2004 %	متوسط التغير السنوي في قيمة العملة <sup>(2)</sup> للفترة 2005-2000 %
الأردن	دينار	0.70900	0.70920	0.70902	0.70902	0.70902	0.70902	0.70902	0.70902	0.70902	0.00	0.00
الإمارات	درهم	3.67100	3.67250	3.67250	3.67250	3.67250	3.67250	3.67250	3.67250	3.67250	0.00	0.00
البحرين	دينار	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.37600	0.00	0.00
تونس	دينار	0.97340	1.10590	1.13870	1.18620	1.37070	1.42170	1.28850	1.24550	1.29740	4.17	-1.09
الجزائر	دينار	54.74900	57.70700	58.73900	66.57400	75.26000	79.68200	77.39500	72.06100	73.27600	1.69	-0.53
جيبوتي	فرنك	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	177.72100	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.74500	3.74500	3.75000	3.75000	3.75000	3.75000	3.75000	3.75000	3.75000	0.00	0.00
السودان	دينار	125.08000	157.75000	200.80000	252.55000	258.70000	263.31000	260.98000	257.91000	243.61000	-5.54	-1.07
سورية <sup>(1)</sup>	ليرة	39.26887	44.88000	49.27000	48.41000	49.93000	51.59000	51.58000	52.20000	53.36000	2.22	1.34
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
عمان	ريال	0.38450	0.38450	0.38450	0.38450	0.38462	0.38450	0.38450	0.38450	0.38450	0.00	-0.01
قطر	ريال	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	3.64000	0.00	0.00
الكويت	دينار	0.29942	0.30336	0.30438	0.30479	0.30679	0.30654	0.29805	0.29470	0.29200	-0.92	-0.98
لبنان	ليرة	1571.40000	1539.50000	1516.10000	1507.80000	1507.50000	1507.50000	1507.50000	1507.50000	1507.50000	0.00	0.00
ليبييا	دينار	0.36997	0.38000	0.40040	0.46374	0.51104	0.60200	1.29281	1.30000	1.31000	0.77	20.72
مصر	جنيه	3.39100	3.38900	3.38800	3.39500	3.47200	3.97297	5.85100	6.19600	5.79000	-6.55	10.77
المغرب	درهم	8.71610	9.52692	9.60430	9.80400	10.62600	11.30300	9.57400	8.86799	8.86499	-0.03	-3.56
موريتانيا	اوقية	137.26030	152.03060	188.47600	209.51400	238.92300	255.62900	263.03000	265.60000	265.60000	0.00	2.14
اليمن	ريال	94.15700	129.28100	135.88200	155.71800	161.71800	175.62500	183.44800	184.77600	194.41000	5.21	3.75

(1) يمثل سعر صرف الدولار للدولة والقطاع العام ، ومنذ عام 2000 في سوق البلدان المجاورة ، وإعتباراً من عام 2005 ، تم إستبدال سعر صرف البلدان المجاورة ليصبح سعر الصرف الحر .

(2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات الدولار مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: أستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 وصندوق النقد الدولي .

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة)  
(2005- 1996)

العملة الوطنية	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2005-2004 %	متوسط التغير السنوي في قيمة العملة (2) للفترة 2005-2000 %
الأردن	دينار	1.0293	0.9759	0.9618	0.9694	0.9026	0.9181	0.9914	1.0506	1.0468	-0.35	2.29
الإمارات	درهم	5.3296	5.0537	4.9817	5.0212	4.6754	4.7553	5.1349	5.4415	5.4223	-0.35	2.28
البحرين	دينار	0.5459	0.5174	0.5100	0.5141	0.4787	0.4869	0.5257	0.5571	0.5551	-0.35	2.29
تونس	دينار	1.4132	1.5218	1.5446	1.6218	1.8316	1.8409	1.8016	1.8455	1.9155	3.80	1.17
الجزائر	دينار	79.4846	79.4097	79.67851	91.02270	98.30045	103.17493	108.21449	106.77286	108.18840	1.33	1.74
جيبوتي	فرنك	258.0154	244.5590	241.0757	242.9874	226.2521	230.1191	248.4913	263.3294	262.3963	-0.35	2.29
السعودية	ريال	5.4370	5.1534	5.0868	5.1272	4.7740	4.8556	5.2433	5.5564	5.5367	-0.35	2.29
السودان (1)	دينار	181.5912	217.0772	272.3820	345.2967	329.3444	340.9426	364.9049	382.1455	359.6781	-5.88	1.19
سورية	ليرة	57.0106	61.7586	66.8340	66.1881	63.8956	66.8005	72.1197	77.3448	78.7834	1.86	3.65
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
عمان	ريال	0.5582	0.5291	0.5216	0.5257	0.4896	0.4979	0.5376	0.5697	0.5677	-0.35	2.28
قطر	ريال	5.2846	5.0089	4.9376	4.9768	4.6340	4.7132	5.0895	5.3934	5.3743	-0.35	2.29
الكويت	دينار	0.4347	0.4174	0.4134	0.4162	0.3902	0.3936	0.4167	0.4367	0.4311	-1.27	1.28
لبنان	ليرة	2,281.3589	2,118.4808	2,056.5654	2,061.5258	1,919.1598	1,951.9617	2,107.8020	2,233.6642	2,225.7493	-0.35	2.29
ليبيا	دينار	0.5371	0.5229	0.5431	0.6340	0.7664	1.6444	1.8076	1.9262	1.9342	0.41	23.47
مصر	جنيه	4.9231	4.6635	4.5958	4.6418	5.0579	5.8268	8.1809	9.18062	8.54865	-6.88	13.30
المغرب	درهم	12.6540	13.1098	13.0281	13.4044	14.3896	14.2704	13.3865	13.1397	13.0887	-0.39	-1.36
موريتانيا	اوقية	199.2745	209.2068	255.6647	286.4561	325.4348	351.8568	367.7713	393.5398	392.1453	-0.35	4.47
اليمن	ريال	136.6972	177.9015	184.3218	212.9040	214.7320	227.4052	256.4989	273.7828	287.0368	4.84	6.12

(1) مقومة وفقا لأسعار صرف الدولار مقابل الليرة للدولة والقطاع العام ، ومنذ عام 2000 في السوق المجاورة للعمليات التجارية وإعتبارا من عام 2005 بالسعر الحر.

(2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 وصندوق النقد الدولي .